الوسيط الإلكتروني:

مفهومه وخصائصه

إعداد

علي عبد الستار العاني

ألمقدمه

شهد العالم اليوم توسع وتنوع في وسائل الاتصال الحديثة ، وبسبب ثورة المعلومات التي أصبحت تجري المعاملات القانونية بصورة معاملات الكترونية تتم عبر وسائل الاتصال الحديثة ، ويتم التعاقد بين الطرفين لا يجمع بينهما مكان واحد ولا يعرف المتعاقدان أحداها الآخر ، كما حققت هذه الوسائل التواصل وانجاز المعاملات بسهوله ويسر ، ولم يعد هناك مجال لأي دولة تريد أن تكون تواكب العصر وتسير على خطى الدول المتقدمة في التوسع باستخدام شبكة الانترنيت والوسائل الحديثة في التعاملات ، وبفضل هذه الوسائل الحديثة للاتصال أصبح العالم عبارة عن سوق واحد وذلك عن طريق الشراء عبر الانترنيت ومواقع التجارة الالكترونية ، وبما أن المتعاقد بحاجة إلى البحث عن المعلومات وانجاز التعاقدات والصفقات ، وللكم الهائل من المواقع التجارية فقد دعت الحاجة إلى ابتكار برنامج حاسوبي ذكي يمكن استخدامه لانجاز المعاملات والقيام بالإعمال القانونية لحساب الشخص الذي يستخدمه ، ويطلق على هذا البرنامج الالكتروني تسمية الوسيط الالكتروني الذي يقوم بدور الوساطة في المعاملات وكونه برنامجا الكترونيا ، حيث استخدمت البرامج الالكترونية في مجالات متنوعة وأصبحت البديل الناجح عن اليد البشرية في التعاقد ، الذي انتشر التعامل معه في التعاقدات الالكترونية وخاصة في مجال التجارة الالكترونية التي شهدت نموا متصاعد ، بحيث أصبحت التجارة الالكترونية تشكل نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية والداخلية .

لذلك جاءت رغبتنا الشديدة في دراستنا مقارنه مع ما ورد في التشريعات والقوانين الخاصة والاتفاقات الدولية التي انعقدت سواء على مستوى الأمم المتحدة أم على مستوى المنظمات الإقليمية ، مراعيا في ذلك خصوصية التعاملات الالكترونية واختلافها عن المعاملات التقليدية ، وأحكامها ويبين ما ورد من أحكام في القانون المدني المصري وما ورد من أحكام القانون المدني العراقي ، كما أصبح من الضرورة الحتمية اتجاه الأبحاث إلى تسليط الضوء على هذا الوافد الجديد من وسائل التقنية الالكترونية واستخدامه في انجاز التعاقدات الالكترونية .

ولذلك جاءت خطة البحث مكونة من ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول : ماهية الوسيط الالكتروني .**
- **المبحث الثاني: خصائص ومزايا ومآخذ التعاقد باستخدام الوسيط الالكتروني**
- **المبحث الثالث : أنواع الوسيط الالكتروني .**
- **ألخاتمه والتوصيات .**

المبحث الأول : ماهية الوسيط الإلكتروني

نتناول في دراستنا ماهية الوسيط الالكتروني في مطلبين اثنين ،تعريف للوسيط الالكتروني، (مطلبا أول) ومن ثم إنشاء الوسيط الالكتروني (مطلبا ثاني) .

المطلب الأول: تعريف الوسيط الإلكتروني ، سنبين في دراستنا أولاً تعريف الوسيط الإلكتروني كما ورد في التشريعات والقوانين وتعريف الفقهاء له:

أ: التعريف الفقهي : حيث يعرف بعض الباحثين الوسيط الإلكتروني بأنه (برنامج معد يتعرف نيابة عن شخص معين) وفى نفس الاتجاه يرى البعض بأن الوسيط الإلكتروني (هو برنامج من برامج الحاسب الآلي يقوم بعمل معين نيابة عن الشخص الذي يستخدم الحاسب الإلكتروني ويكون له في قيامه بهذا العمل قدر من الاستقلالية، فلا يتطلب قيامه بهذا العمل تدخلاً مباشراً من الشخص الذي يمثله[١]، وهذين التعريفين يركزان على أداء المهمة الموكلة للوسيط للقيام بها ومن خلال هذين التعريفين يبرزان مسألة وجود النيابة للوسيط الإلكتروني (الوكيل) تخوله القيام بالتصرفات القانونية لحساب مستخدمه (الموكل) .

ويركز بعض الفقه في تعريفهم الوكيل الإلكترونى على الهدف أو المهمة التى يقوم بها. ومن التعريفات التى قيلت فى ذلك التعريف الذى قال به أحد الفنيين فى شركة TBM حيث عرفه بأنه (برنامج يساعد الناس على القيام بأعمال لحسابهم)[٢] ويُعرف كذلك على أنه (أى شئ لا يمكن أن يعمل فى بيئته من خلال أجهزة إحساس Sensors ويتعرف فى هذه البيئة من خلال مؤثرات Effects)[٣] ، ويفضل البعض في تعريفه للوكيل الإلكتروني التركيز على الخصائص التي

---

(١) آلاء يعقوب ألنعيمي: الوكيل الإلكتروني (مفهومه وطبيعته القانونية) بحث مقدم إلى مؤتمر المعاملات الإلكترونية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٤١١.

(٢) شريف محمد غانم: دور الوكيل الإلكترونى فى التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢، ص٢٠ ومابعدها.

(٣) شريف محمد غنام: دور الوكيل الإلكترونى فى التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص ٢١.

يتمتع بها هذا البرنامج والتي تميزه عن غيره من البرامج بل والتي هي السبب في تسمية برنامج الوكيل الإلكتروني أو من التعريفات التي قيلت في هذا الصدد، الوكيل الإلكتروني، برنامج أو جزء مادي من كمبيوتر مثبت به برنامج Hardware of software يتميز بأربع خصائص الاستقلالية Autonomy والقدرة الاجتماعية Social Abili والقدرة على رد الفعل Reactivity والقدرة على المبادرة Activeness pro ، ويضيف بعض الفقه إلى التعريف السابق مجموعة أخرى من الخصائص مثل القابلية للتعديل Adaptive والتأقلم مع شخصية المستخدم Personalized والتعاون Collaborative والتحكم في الأهداف Goal oriented[١] ، إلا أن هذا أمر افتراضى ولا يخلو من النقد ويصعب تصوره، لذا لجأ الكتاب إلى تعريف الوسيط الإلكترونى بعيداً عن هذه المهمة وذلك بإبراز خصائصه الذاتية بالقول بأنه (برنامج من برامج الحاسب الإلكترونى يتميز بخصائص أربعة فى عمله حماية الاستقلالية والقدرة على التعامل مع غيره من البرامج أو الأشخاص والقدرة على رد الفعل والمبادرة) [٢].إلا أن هذا التعريف قد أخفق فى المهمة الموكلة للوسيط الإلكترونى وأنه اكتفى بسرد الخصائص المميزة للوسيط الإلكترونى.

ب: التعريف التشريعي ، لقد انتهجت أغلب التشريعات القانونية المقارنة والمتخصصة بتنظيم موضوع التجارة الإلكترونية إلى وضع تعريف قانوني بالوسيط الإلكترونى حيث يذهب المشرع المصرى إلى تعريف الوسيط الإلكتروني بأنه "أداة من أدوات أو أنظمة إنشاء التوقيع

---

(١)Wooldridge(m-j)and jenngs (N-R)intelligent

Agent:ECAI-g٤workshop on agen theories , Architecture and languages , Berlin , ١٩٩٥,p.٥

مشار اليه لدى شريف محمد غنام، دور الوكيل الالكتروني في التجارة الالكترونيه، المرجع السابق ص٢٢.

(٢) Former (L):Agent and appropriation , available at:

.http://forner.www.media.mit.edu\people\forner\julia\htm\

المشار الية من قبل صدام فيصل المحمدي، الوسيط الالكتروني ،بحث منشور مجلة حقوق البحرين، العدد الاول ٢٠١١

الإلكتروني"[١]، إذ نجد أن المشرع المصري في تعريفه للوسيط الإلكتروني جاء تعريفاً مقتضباً وغامضاً ويخلط بين الوسيط الإلكترونى بصفته برنامج حاسوبى وبين الوسيط الإلكترونى والذى هو الآلات والأدوات التى تستخدم فى إنشاء وبث وحفظ المقتنيات الالكترونية كما يؤخذ في بعض التشريعات ، إنما أسمته بالوكيل الالكتروني وفي هذا الامر مخالف للحقيقة وماهية الوسيط الالكتروني ، وقد انتقد تعريف – الوسيط الإلكتروني – كما ورد في القانون المصري لأنه خلط بين "الوسط الإلكترونى" و"الوسيط الإلكترونى" فالوسط الإلكترونى يقصد به – حسب الرأي المذكور الآليات الإلكترونية التي تستخدم فى إنشاء وبث وحفظ المحررات الإلكترونية أما الوسيط الإلكتروني فهو الشخص المرخص له بممارسة دوره بين المتعاقدين إلكترونياً ، وله إصدار الشهادات المعينة، وقد كان يجب على قانون التوقيع المصري أن يتضمن التعريفين[٢] ، إلا أنه يرى البعض خلاف ذلك هذا الرأى فى غير محله لأن التعريف الذى أتى به عن الوسط الإلكترونى، المقصود به هو الوسيط الإلكترونى أى أدوات إنشاء التوقيع الإلكترونى وليس شخصاً، إنما الشخص الذى يمارس هذا العمل، يطلق عليه مزود خدمات المصادقة الإلكترونية، كما ورد فى المادة (٢) من القانون التونسى، وهو نفسه مزود خدمات التصديق حسب المادة (٢) من قانون إمارة دبى فى شأن التجارة الإلكترونية[٣]

أما المشرع العراقي فإنه عرف الوسيط الإلكترونى وحسب المادة (٢) من قانون التوقيع والمعاملات الالكترونية العراقي على أن الوسيط الالكتروني برنامج حاسوبي إذ عرفه بأنه "برنامج أو نظام إلكترونى لحاسوب أو أية وسيلة إلكترونية أخرى تستخدم من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو استلام رسالة معلومات[٤] كما جاء تعريف الوسيط الإلكتروني بالتشريع السودانى الذي يقصد به برنامج الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي.[٥]

---

(١) قانون التوقيع الالكترونية المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

(٢) عبد الفتاح بيومي حجازى: إثبات المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت، منشات المعارف، ٢٠٠٩، ص٧٤.

(٣) عبد الفتاح بيومي حجازى: اثبات المعاملات الالكترونية عبر الانترنيت ،المرجع السابق ص٧٤ ومابعدها.

(٤) المادة (٢) من قانون التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

(٥)الماده (٢) من قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة ٢٠٠٧.

وكذلك عرفه المشرع الأردني في قانون المعاملات الالكتروني الأردني بأنه "برنامج الحاسوب أو أي وسيلة أخرى تستعمل من أجل تنفيذ أو إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة معلومات من دون تدخل شخصي"(١)، وأن المشرع الأردني استعمل عبارة مفادها ان الوسيط الالكتروني هو نائب عن المنشىء اذا اورد بنص المادة (وسيط الكتروني معد للعمل اتوماتيكيا بواسطة المنشىء او بالنيابة عنه).(٢)

بينما يذهب المشرع التونسي إلى أنه "مجموعة وحيدة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات المهيأة خصيصاً لإحداث إمضاء إلكتروني"(٣) ، أما قانون إمارة دبي فقد ذهب إلى أن الوسيط الإلكترونى هو "برنامج أو نظام إلكتروني لحساب آلى يمكن أن يتعرف أو يستجيب لتعرف بشكل مستقل، كلياً أو جزئياً، دون إشراف أى شخص طبيعى فى الوقت الذى يتم فيه التصرف أو الاستجابة له"(٤) ، أما المشرع البحريني فإنه أطلق تسمية الوكيل الالكتروني "وهو الشخص الذى يقوم نيابة عن شخص آخر بإرسال واستقبال وبث أو تخزين ذلك السجل الإلكترونى أو يقدم خدمات أخرى بشأن ذلك السجل الإلكترونى"(٥).

أما المشرع الأمريكي فإنه ذهب إلى تعريف الوسيط الإلكتروني بأنه "برنامج حاسوبي أو إلكتروني أو أي وسيلة إلكترونية أخرى أعد لكي يبدأ عملاء أو الرد على تسجيلات إلكترونية أو

---

(١) المادة (٢) من قانون المعاملات الإلكترونى الأردني لسنة ٢٠٠١.

(٢) ان المشرع البحريني اكثر جراءه لايمكن انكارها انه استعمل مصطلح الوكيل الالكتروني تعبيرا عن هذه الوسيلة للتعاقد ،ووجه الجراءه هو انه وعلى الرغم من امكانية القول بان المشرع لم يقصد ذلك صراحه . اما مشرع امارة دبي ،استعمل تعبيرات المؤتمته(وسائل الكترونية مؤتمته)وكذلك (نظام معلومات الكتروني مؤتمت)ويبدو لفظ (مؤتمت)هو مشتق لغوي معرب من اللفظ الفرنسي(Automatique)او الانكليزي(Automatic)وتتراوح الترجمه اللفظية لهذين المصطلحين الفرنسي والانكليزي بين ثلاثة الفاظ عربية هي: ذاتي، تلقائي، او الي، وهو يكون حسب رئي المؤلف : ان التعاقد يتم دون تدخل بشري ، وانه بعيدا جدا عن المعاني الثلاثة ، بل غريبا على اذن السامع العربي.
للمزيد ينظر: أسامة أبو الحسن مجاهد ، الوسيط في قانون المعاملات الالكترونية، دار النهضة العربية ٢٠٠٧ ص ١٧٢

(٣) الفصل (٢) من قانون المبادلات التونسى الخاص بالمبادلات التجارية الإلكترونية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠.

(٤) المادة (٢) من قانون إمارة دبى الخاص بالمعاملات والتجارة الإلكترونية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢.

(٥) المادة (١) من قانون المعاملات الإلكترونية لمملكة البحرين لسنة ٢٠٠٢.

أداء معين بصفة كلية أو جزئية بدون الرجوع إلى شخص طبيعي"[١] ، كذلك نلاحظ أن المادة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية عرفته على انه "نظام رسائل الكتروني" ،وانه برنامج حاسوبي أو وسيلة إلية أخرى تستخدم لاستهلال إجراء ما أو لاستجابة كليا أو جزئيا لرسائل بيانات أو لعمليات تنفيذها ،دون مراجعه أو تدخل من شخص طبيعي في كل مرة يستهل فيها النظام إجراء ما أو ينشىء استجابة ما[٢] ، أما الباحث عبد الله ألقاسمي فانه عرف الوسيط الالكتروني في التشغيل بكونه الموقع (البوابة) الالكتروني الذي يعتمد مجموعة من التقنيات التي تمكن من نشر ومعالجة المعلومات بهدف تسهيل إلقاء العرض والطلب في سوق الشغل .[٣]

ومن خلال الجمع بين التعريفات المتقدمة للوسيط الإلكترونى يعطينا تعريفاً جامعاً للوسيط الإلكترونى والذى عرفه الدكتور صدام المحمدي "بأنه برنامج حاسوبى مُعد بوسائل إلكترونية لفرض تنفيذ إجراء معين أو الاستجابة لإجراء بشكل مستقل وبصفة كلية أو جزئية وذلك بإرسال أو تسليم أو تنفيذ رسالة بيانات إلكترونية، دون الحاجة إلى إشراف أو تدخل شخص طبيعى"[٤].

إلا أن رأينا يتفق مع تعريف الدكتور صدام المحمدي للوسيط الإلكترونى على أنه برنامج حاسوبي اعد للعمل بطريقة معينة معده سلفا، وبصفة مستقلة دون الحاجة إلى إشراف أو تدخل شخص طبيعي وله القدرة على المبادرة بانشاء او ارسال اوتسليم او تنفيذ رسالة بيانات الكترونية،وله القدره على رد الفعل، وأنه تعريف جامع إذ أنه مجموعة من الإرشادات والتعليمات التى تستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى نظام معالجة المعلومات لكي تحدث

---

(١) المادة (٢، ٦) القسم ٤٠١ من القانون الأمريكى الفيدرالى للمعاملات الإلكترونية الصادر عام ١٩٩٩ مانصه:

Electronic agent: means a computer program or an electronic or the automated mean used independently to initiate an action or respond to electronic records or performance in whale in part, without review or action by an individual.

منقول عن صدام المحمدي الوسيط الالكتروني،المرجع السابق.

(٢) المادة (٤) اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية ،٢٠٠٧

(٣) عبد الله ألقاسمي ، الوسيط الالكتروني في التشغيل، منشور على الموقع www.marocdroit.com/ تاريخ النشر ٢٧ سبتمبر ٢٠١١.

(٤) صدام المحمدي: الوسيط الالكتروني ،المرجع السابق .

نتيجة معينة ، كما انه بالعودة إلى تعريف الوسيط الالكتروني في اغلب التشريعات التي تطرقت له ، نجد أن هذا البرنامج الحاسوبي يعمل بصفة مستقلة على وفق ما تم برمجته من قبل مالك برنامج الوسيط الالكتروني للقيام بتصرفات محددة [١] ، وبالتالي فانه ليس لبرنامج الوسيط الالكتروني أن يخرج عن ما تم برمجته فيه حتى لو لم يكن هناك تدخل بشري فيه، كما أن لهذه البرامج دور في القيام بإرسال الرسائل واستلامها ومعالجتها بشكل آلي ، وكما نستبعد عن تسمية برنامج الوسيط بالوكيل الالكتروني كما ورد تسميته في بعض التشريعات.

(٣) محمود عبد الرحيم الشريفات ، التراضي في تكوين العقد عبر الانترنيت ، دار الثقافة ، ط٢، ٢٠١١ ص٧٨.

المطلب الثاني : إنشاء الوسيط الإلكتروني

سبق وان ذكرنا بأن الوسيط الإلكتروني هو عبارة عن برنامج حاسوبى أعد للعمل بطريقة معينة أعدت سلفاً إذ لابد لكي يتم إعداده من خلال ثلاثة أمور وهى:

١- تهيئة البرنامج الحاسوبي الخاص بالوسيط الالكتروني، وبرنامج الحاسوب هو مجموعة من الإرشادات والتعليمات التى تستخدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى نظام معالجة المعلومات لكى تحدث نتيجة معينة.

٢- قيام شخص قانونى، سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً ممثلاً بشخص طبيعى بنفسه او بواسطة من ينوب عنه،بتنصيب وإعداد برنامج الحاسوب للعمل بطريقة يحددها، وهو ما يبين صدور قرار إرادى مسبق بإنشاء برنامج إلكترونى، بتجهيز وإعداد وسيط إلكترونى للقيام بالعمليات الإلكترونية.

٣- أن يتم تشغيل الحاسب وإعداده للرد بطريقة إلكترونية مستقلة حسب البرمجة التي تتم عليها ، وباستكمال هذه الخطوات الثلاثة، فإنه يصبح الوسيط الإلكترونى جاهز لأداء المهمة التى أعد لها وهى تنفيذ أو الاستجابة لتنفيذ إجراء إلكترونى عن طريق إرسال أو استلام أو تنفيذ رسالة بيانات إلكترونية بشكل كلي أو جزئي بدون تدخل أدمي[١] ، إلا أنه مع ذلك تبقى وسائل التعاقد الإلكتروني متفاوتة ومختلفة بحسب درجة استخدام الوسيط الإلكتروني فى التعاقد، وما إذا كان هذا التعاقد يجرى بكامله عن طريق الوسيط الإلكتروني أو يوجد فى جزء منه عنصر أدمي. وفى جميع الأحوال فإن التعاقد عبر الوسيط الإلكترونى لا يخرج عن إطار فرضيات ثلاثة هي[٢]:

أ- التعاقد بين إنسان ووسيط إلكترونى: وهو يعنى أن التعاقد الإلكترونى سيتم بين الوسيط الإلكتروني من جهة وبين شخص طبيعي أحاله عن نفسه أو نيابة عن الشخص المعنوى أو الغير من جهة أخرى. وفى هذا الافتراض فإن الإنسان يتخذ جميع الخطوات الضرورية للتعاقد الإلكتروني كطرف أول، وتصدر القرارات إلكترونياً تتخذ بواسطة الوسيط المبرمج مسبقاً في الطرف الثاني ، ويستلزم هذا الشكل من التعاقد أن يكون

---

(١) صدام المحمدي، الوسيط الالكتروني، المرجع السابق، وللمزيد ينظر د. آلاء النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق، ص٤٢٧ وما بعدها.

(٢) (A) Michael (A) Business & Legal guide to online-international-law-Glassar legal works, ٢٠٠٠, p. ١٦٥. المشار الية لدى صدام المحمدي، المرجع السابق

الشخص الطبيعي على علم بها أو كان ينبغي عليه أن يعلم أن الوسيط الإلكتروني هو الذى سيتولى إبرام العقد من الجهة الأخرى(١).

ب- التعاقد بين وسيطين إلكترونيين باتفاق مسبق (A prior agree)، وفى هذه الحالة يبرم العقد الإلكتروني وينفذ مباشرة بالكامل بواسطة برنامج الوسيط الإلكتروني وبدون تدخل شخصي من عنصر بشرى، ولكن الصفقة هنا تتم في ظل افتراض علاقة سابقة مستمرة(٢) أو تحت مظلة تنظيم اتفاقى للعلاقة التجارية بينت الأطراف ومالكة أو مستغلة الوسيط الإلكتروني كان يربط بينهما اتفاق إطار مثل: (Le contract cadre)(٣).

---

(١) وهذا ما أقرته المادة (١٤) من قانون إمارة دبي بقولها: ١- لا يجوز أن يتملك التعاقد بين وسائط إلكترونية مؤقتة متضمنة نظامي معلومات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرمجة مسبقاً للقيام بمثل هذه المهام ويتم التعاقد صحيحاً ونافذاً منتجاً لأثاره القانونية على الرغم من عدم التدخل الشخصى أو غير المباشر لأى شخص طبيعى فى عملية إبرام العقد فى هذه الأنظمة. كما لا يجوز أن يتم التعاقد بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمن يعود إلى شخص طبيعى أو معنوى وبين شخص طبيعى إذ كان الأخير يعلم أو من المفترض أن يعلم أنه ذلك النظام يستولى مهمة إبرام العقد وتنفيذه وتتضمن المادة (١١) من قانون المعاملات الإلكترونية البحرينى: (١- يجوز صياغة عقد عن طريق تواصل ما بين وكيل إلكتروني وشخصى أو ما بين تفاعل بين وكيلين إلكترونيين).

(٢) حيث تنص المادة (٥/أ) من القانون الأردني على "تطبيق أحكام هذا القانون على المعاملات التى يتفق أطرافها على تنفيذ معاملاتهم بوسائل إلكترونية" وليس شرطاً أن يتم التعاقد والتنفيذ بواسطة الوسيط إذ أن ذلك يجرى فى العقود التى يمكن تنفيذها إلكترونياً عقود المعلومات أم العقود التى تتوجب تنفيذ مادي فلا يجرى فيها التنفيذ وإنما يتم إبرامها فقط بواسطة الوسيط.

للمزيد ينظر: إبراهيم الدسوقى أبو الليل: الجوانب القانونية فى التعاملات الإلكترونية، ط١، مجلس النشر العلمى، الكويت، ٢٠٠٣، ص٦٣-٧٥.

(٣) لمزيد فى عقود الإطار ينظر فى الفقه الغربى:

Gatsi (G.): Le contract cadre, these preface, D. M. Beher-touch ais, Paris, U.L.G.D.J. ١٩٩٦, N.L.P.Z, etc. مشار الية لدى صدام المحمدي، المرجع السابق

ج- التعاقد بين وسيطين إلكترونيين أو أكثر وبدون اتفاق مسبق (Agree no prior) وهنا يتم التعاقد بدون تدخل بشرى أيضاً وبدون وجود اتفاق سابق بين الأطراف. وهنا يقتصر وجود الوسيط الإلكتروني المبرمج لدى أطراف العلاقة على إبرام العقد فقط بدون تدخل من قبل الشخص مالك الوسيط[١]

المبحث الثاني : خصائص ومزايا ومآخذ استخدام الوسيط الإلكتروني

سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب : نبين في المطلب الاول ، خصائص الوسيط الالكتروني، والمطلب الثاني مزايا التعاقد باستخدام الوسيط الالكتروني، اما المطلب الثالث والاخير نبين فية مأخذ التعاقد باستخدام الوسيط الالكتروني.

المطلب الأول: خصائص الوسيط الإلكتروني : سبق وان قلنا بان الوسيط الالكتروني يتمثل ب "برنامج حاسوبي مُعد بوسائل إلكترونية لفرض تنفيذ إجراء معين أو الاستجابة لإجراء بشكل مستقل وبصفة كلية أو جزئية وذلك بإرسال أو تسليم أو تنفيذ رسالة بيانات إلكترونية، دون الحاجة إلى إشراف أو تدخل شخص طبيعى".ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص المميزة للوسيط الإلكتروني يمكن إجمالها فى الآتى:

١- أن الوسيط الإلكتروني هو عبارة عن برنامج حاسوبي، وبرنامج الحاسوب هو مجموعة من الإرشادات والتعليمات التى تستخدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى نظام معالجة المعلومات لكى تحدث نتيجة معينة.

٢- أن الوسيط الإلكتروني يعمل بشكل مستقل عن طريق نقل المعلومات إلكترونياً من جهة إلى أخرى باستخدام نظام معالجة المعلومات[٢] ، وتُعد جميع برامج الحاسب الآلى من قبل شخص مختص فى البرمجيات فيتم استحداث البرنامج وتنظيم طريقة عمله. فلكل برنامج مدخلات معينة يعمل عليها وتتحقق بنتيجة عمله مخرجات معينة، وحيث أن برامج الحاسب الكتروني العادية تخضع إلى المدخلات التي يتم تلقيمها من قبل الشخص المبرمج ، فإن

---

(٤)Jon & Michaelop, Cit., p. ١٦٦.

مشار إليه لدى صدام المحمدى،الوسيط الالكتروني، المرجع السابق.

(٢) انظر صدام المحمدي: الوسيط الإلكترونى. المرجع السابق.

المخرجات التي تنتج عن عملها لا تتغير فى كل مرة يعمل فيها[١] ، وكذلك يوضح بعض الفقه صفة الاستقلال التى يتمتع بها برنامج "الوسيط الإلكتروني" بفكرة أن الحاسب الآلى جهاز يعمل من خلال مدخلات Opt-in ومخرجات Opt-out وعملية تجرى على المدخلات التى تتخذ صورة بيانات أو برامج وكلما كانت هذه المدخلات ثابتة لا تتغير كلما تشابهت المخرجات التى يتحصل عليها من الجهاز، ومن ثم يكون من السهل معرفة المخرجات بالتعرف على المدخلات ونوع العمليات التي تجرى عليها ، أما صفة الاستقلال في برنامج الوسيط الإلكترونى تجعل البرنامج يتحكم ويغير فى مدخلاته في كل مرة وتفسير ذلك أنه إذا كان من الصحيح أن البرنامج يعمل من خلال بيانات زوده بها المستخدم، إلا أن هذا البرنامج يستطيع تقديم مدخلات جديدة لنفسه من خلال ما تحصل عليه من بيانات سابقة من مستخدمين آخرين أو من وكلاء آخرين عن طريق تبادل البيانات معهم، وبمعنى أوضح ليست البيانات التي أعدها المستخدم هى المدخلات الوحيدة التى يعمل البرنامج من خلالها، وإنما تضاف إلى هذه البيانات بيانات أخرى جديدة من واقع خبرة البرنامج كونها خلال أعماله السابقة[٢].

---

(٢)Stan Frankin & art Glaesser, is it an agent or just a program? A taxonomy for autonomous agents available at: http://www.msci.memphis.edu/franklin/agentprog.html.

مشار اليه لدى : الاء يعقوب النعيمي ، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤١٣.

(١) شريف محمد غنام: دور الوكيل الإلكتروني بالتجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديد، ٢٠١٢، ص٥٥.

٣- يتميز الوسيط الإلكترونى بالقدرة على المبادرة، حيث يقوم بإنشاء وإرسال أو تسليم أو تنفيذ رسالة بيانات إلكترونية وهذه البيانات هي المعلومات التي إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو مشابهة بما فى ذلك تبادل البيانات الإلكترونية بواسطة نظام معالجة المعلومات الإلكترونية[١] ، كذلك فى كون الوسيط الإلكترونى باعتباره وكيل إلكتروني تعنى أن برنامج الوسيط لديه القدرة على المبادرة فى أداء عمله واتخاذ قراره، ولا تكون أفعاله أو قراراته مجرد ردود أفعال أو مجرد استجابة لتغيرات البيئة التى يتواجد فيها، وتمكنه لهذه الصفة فى الواقع من تقديم إيجاب لأحد الأطراف، ولا يقتصر دوره فى قبول يقدمه إليه الغير[٢].

٤- الوسيط الإلكتروني هو برنامج معد بوسائل إلكترونية، والوسائل الإلكترونية تعنى تقنية كهربية أو رقمية أو مغناطيسية أو بصرية أو إلكترومغناطيسية أو أى شكل آخر من أشكال التكنولوجيا يضم إمكانيات مماثلة لتلك التقنيات.

٥-من أهم خصائص الوسيط الإلكتروني القدرة على رد الفعل أى أن الاستجابة تصدر منه بصفة ذاتية ومستقلة كلاً أو جزءً وذلك دون الحاجة إلى تدخل من قبل شخص طبيعي أو حتى إشرافه[٣] ، كذلك تعنى هذه الخصوصية أن الوسيط الإلكتروني قادر على إدراك وتمييز البيئة الإلكترونية التى يعمل خلالهما، ويستجيب لأية تغيرات وتطورات تطرأ على هذه البيئة من حيث تغير المعلومات سواء فى شكل ظهور منتجات جديدة أو انخفاض فى الأسعار أو ظهور محلات افتراضية جديدة. ويمكن للبرنامج الاستفادة من هذه المعلومات الجديدة بتعديل عروض الشراء أو

---

(١) خالد ممدوح ابراهيم، إبرام العقد الالكتروني، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ص١٦٦.

(٣) شريف محمد غنام، دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق ص٥٧.

(١) صدام المحمدي ، الوسيط الالكتروني، المرجع السابق.

البيع التى يقدمها من حيث الثمن والضمانات وخدمة ما بعد البيع بحيث تأخذ فى اعتبارها التطورات الجديدة فى سوق الإنترنت(١).

٦- أن المعاملات التى تتم بواسطة الوسيط الإلكتروني هى معاملات إلكترونية وهى تختلف عن المعاملات العادية لإنهاء معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئى بواسطة سجلات إلكترونية والتى لا تكون من هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأى مقاطعة أو مراجعة من قبل أى شخص طبيعى كما فى السياق العادي لإنشاء أو تنفيذ العقود والمعاملات(٢).

المطلب الثاني : مزايا الوسيط الإلكتروني

إن استخدام الوسيط الإلكتروني قد ذاع وانتشر بصورة كبيرة جداً فلا تكاد تخلو أنظمة المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات الإلكترونية ومتاجر المعلومات والبيانات وحتى الخدمية منها من اعتمادها على الوسيط الإلكتروني فى إجراء تعاملاتها مع جمهور عملائها، وصاحب ذلك تطور فى مفاهيم وطرق التعاقد المستحدثة بحيث أصبح الأمر مختلفاً عما سبق فى العقود الاعتيادية التى تبرم بين إنسان وآخر، حيث أصبحت التعاقدات تجرى وبشكل متزايد إلكترونياً وبدون تدخل بشرى ، وأخذت التشريعات القانونية تظهر لتنظيم هذه التعاملات فى كثير من الدول التى انتشرت فيما هذا النمط من التعاقد عن بعد ، بل وأخذت الدول تتفق فيما بينها تحت مظلة الأمم المتحدة، وذلك باتفاقات عامة أخذت على عاتقها تنظيم مواضيع التجارة الإلكترونية وطرق اتباعها ومختلف المسائل المتعلقة بها(٣) ، ويتميز الوسيط الإلكتروني Agent Intelligent, Electronic Intelligent Device عن الوسائل الإلكترونية Electronic Tools أو

---

(١) شريف محمد غنام: دور الوكيل الإلكتروني فى التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢، ص٥٣.

Jurewtcz (A. – M.), Contracts concluded electronic agents, Op. Cit., p. ٥.

(٢) المادة (٢)من قانون دبي تحت مسمى المعاملات الالكترونية المؤتمتة ، والماده (٢) من القانون الاردني ، والفصل (٢) من القانون التونسي تحت مسمى المبدلات الالكترونية.

منقول عن : صدام المحمدي، الوسيط الالكتروني ، المرجع السابق.

(٣) ومنها اتفاقية الأمم المتحدة (Unictral) للقانون النموذجى للتوقيتات الإلكترونية عام ٢٠٠١.

Electronic Means لأن الأخيرة تتمثل بأدوات يمكن استخدامها لإنجاز التعاقد الإلكتروني، وتستخدم بأداة وفعل مستخدميها ولا تعمل بصفة مستقلة، أبرزها الفاكس والبريد الإلكتروني والهاتف وبرنامج المحادثة وبرنامج التنزيل عند بعد والتعاقد عن طريق التعبير عن الإرادة عبر الموقع الإلكتروني[١] ، وكما سبق بيانه فإن هذه الأدوات هى وسائل مهمتها تسهيل التواصل بين المتعاقدين وإيصال الإرادة التعاقدية بين الطرفين، وهى ليس لها قدرة ذاتية أو تلقائية للدخول فى التعاقد أو تنفيذه كما في الوسيط الإلكتروني الذكي ، وإنما يقتصر دورها على نقل مضمون الإرادة التعاقدية من متعاقد إلى آخر، فهي لا تتمتع بالقدرة على إبرام عقد لحساب شخص ما وإنما الشخص هو الذي يبرم العقد باستخدام هذه الوسيلة الإلكترونية لإنجاز التعاقد، وأيضاً يمكن أن تفيدنا هذه الخصائص للتمييز بين الوسيط الإلكتروني الذكي، والوسيط عبر الشبكة الذي هو الشخص الذي يقوم نيابة عن شخص آخر بإرسال أو استلام أو تخزين رسالة البيانات أو تقديم خدمات أخرى فيما يتعلق برسالة البيانات هذه[٢] ، ويتم استخدام الوسيط الإلكتروني من قبل أصحاب المتاجر الافتراضية لما له من دور كبير في تسهيل تعامل المتجر الافتراضي مع زبائنه عبر الإنترنت[٣] ، حيث أصبح لاتصال يتم عبر الوسائل الفنية الحديثة

---

(١) أسعد عبيد الجميلي، صدام فيصل المحمدى: تكوين العقد بالوسائط الإلكترونية الذكية، بحث منشور جامعة البحرين، العدد الأول ٢٠١٤.

(٣)Tom (A) Robin (W): Can computer make the contract. Harvard journal of law and technology.

للمزيد انظر: خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني ،المرجع السابق، ص١٦٦.

(١)Wooldridge & Jennings. Intelligent Agent Theory and Practice. Knowledge Engineering Review. Vol. ١٠, No. ٢ June ١٩٩٥ (Cambridge University, Press: ١٩٩٥). Also available at: http:/www.elec.gmw.acuk/dai/pubs/ker٩٥.

المشار الية لدى :مجد الدين محمد إسماعيل السوسوة. إبرام عقد البيع عبر الإنترنت، رسالة دكتوراه، عين شمس، ٢٠١٠، ص٢٦٤:

(الوسيط الالكتروني) التي يسرت سبل الاتصال عن أو عبر المسافات Communication a distance" "[١] ، ولذلك فإن التعاقد باستخدام الوسيط الإلكتروني يتمتع بمزايا متنوعة من جراء استخدامه في التعاقد الإلكتروني يمكن أن جملها بالآتي: ١- السرعة والدقة في إنجاز التعاقد. وتتحقق هذه الميزة عن طريق:

أ- تجنب الحاجة إلى البحث وتوفر أكبر قدر ممكن من العروض عبر الشبكة الدولية، وتوسيع نطاق الأسواق التجارية، لأن العالم كله أصبح سوقاً مفتوحة للمتعامل بغض النظر عن موقعه الجغرافى، فبرنامج الوسيط الإلكترونى الذكى يتيح له أن يجوب المواقع الإلكترونية من داخل الشبكة وليس من خارجها، وهو يبحث عن السلعة[٢] ، حيث يستغنى مستخدم الوسيط الإلكترونى عن التفاوض أو التحاور الذى يكلف وقتاً وجهداً ثمينين فى عالمنا اليوم، خصوصاً إذا لم يصل بعد كل هذا العناء أطراف التفاوض إلى نتيجة تفضى إلى التعاقد النهائى، مما يفرز إشكالات عديدة فى العمل على نحو إثارة مسئولية الطرف المفوض إذا ما انسحب من المفاوضات أو قطعها تعسفاً أو غير ذلك من الأمور التى تشكل عند إجراء عملية التفاوض، حيث يعمل الوسيط الإلكترونى وفق البرنامج المعدل له سلفاً ويقوم بالبحث عن المقصود من العملية عبر صفحات الويب (We site) على شبكة الإنترنت، ويجرى إتمام العملية وفق البرنامج الذى أعده مالكه سلفاً[٣].

ب- تقليل التفاوض والاقتصاد فى الإجراءات، وذلك بالخروج من مرحلة المفاوضات وما تحتاجه من نفقات ووقت وجهد، لأن الوسيط الإلكترونى الذى هو الذى سيقوم ببث رسائل البيانات عبر الشبكة الدولية، مما ينعكس إيجاباً على التعامل لأن من شأن ذلك تقليل التكاليف[٤] ، فالمتجر الافتراضي يمكن أن يتواصل باستخدام الوسيط الالكتروني مع آلاف الزبائن فى وقت واحد، ومن غير الوسيط الإلكترونى يحتاج صاحب المتجر

---

[١] محمد السعيد رشدي ، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة (ومدى حجيتها في الإثبات) ، منشاة المعارف ، ٢٠٠٨ ، ص٥٢ وما بعدها .

(٢) أسعد عبيد ألجميلي، صدام المحمدي: المرجع السابق، ص٣٤، للمزيد انظر:

Emily m: Weitzenboeck, Introduction to the special issue on electronic agents, available at: http://www.ijlit.oxfordjournals.org.

(٣) صدام المحمدى: الوسيط الالكتروني، المرجع السابق.

(٤) أسعد الجميلي، صدام المحمدى، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية،المرجع السابق،ص٣٤.

توظيف عدد كبير من الأشخاص للقيام بالتراسل مع الزبائن، فكل عملية أو زبون يحتاج موظف يرد عليه ويبرم معه للتعاقد، وهذا يؤثر سلباً على التجارة الإلكترونية، ويؤدى إلى إحجام العديد من المتاجر الافتراضية عن ممارسة البيع عبر الإنترنت، خصوصاً أن بعض المتاجر الكبيرة تستقبل آلاف الزبائن يومياً ، لذلك تلجأ هذه المتاجر إلى الوسيط الإلكترونى لقدرته على التعامل مع عدد كبير من الزبائن فى وقت واحد وإبرام التعاقد معهم ، بناء على المعلومات التى يزود بها مسبقاً من قبل صاحب المتجر الافتراضى(١).

ج- السرعة فى التنفيذ، حيث يمكن أن يجرى تنفيذ التعاقد الإلكترونى بذات السرعة التى يتم فيها إبرامه، ولاسيما عندما يكون محل الالتزام سلعة رقمية للكتاب رقمي أو مقطوعة موسيقية إلكترونية ، إذ يتم تسليم محل العقد عن طريق نقل البيانات عبر الشبكة العنكبوتية، ومن ثم خزنها فى ذاكرة الحاسوب الإلكترونى للمتعاقد مباشرة(٢).

٢- الدقة والموضوعية في إنجاز المهمة التى يراد من الوسيط الإلكترونى الذى إنجازها، ويتميز الوسيط الإلكتروني الذى بالدقة لأنه يقدم المعلومات والبيانات المطلوبة كما وردت فى المواقع التجارية على الشبكة، واحتمالات تقديمه معلومات أو بيانات خاطئة ضئيلة، كونه يتعامل معها بطريقة إلكترونية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتميز بالموضوعية لأن أى استجابة لإجراء أو تنفيذ لإجراء يقوم به الوسيط الإلكترونى الذكى فى أنجاز التعاقد يكون باتجاه الغرض الذى صمم من أجله، ولا يتصور أن يتصرف على نحو يناقض الغرض الذى وضع له، أو يمنع من تحقيقه لأي سبب ، وهنا يوازى بعض الفقه(٣) بين الوسيط الإلكترونى الذى والوسيط الشخصى الطبيعى، "الوسيط عبر الشبكة" بالقول أنه من المحتمل أن تتعارض مصلحة الوسيط الشخص الطبيعى ومصلحة التاجر، وقد يؤدى ذلك إلى أن يقدم هذا الوسيط مصلحة على مصلحة التاجر، لأن الأول يمكن أن تفترض فيه حسن النية بنفس القدر الذى نفترض فيه سوء.

أما الوسيط الإلكتروني الذكى فلا توجد له مصلحة ولا يحتمل أن تكون له مصلحة فى التعاقد الذى تجزيه لمصلحة مستخدمة، لأن الوسيط الإلكترونى ليس له نية حسنة أو سيئة،

---

(١) مجد الدين محمد إسماعيل السوسوة، ابرام عقد البيع عبر الانترنيت، المرجع السابق ص ٢٦٥.

(٢) الاء يعقوب النعيمي ،الوكيل الإلكترونى، المرجع السابق، ص٤١٨.

(٣) أسعد ألجميلي، صدام المحمدى:تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية، المرجع السابق.

Emilg. M: Weitzenboeck, Op. Cit.

لأن النوايا تتطلب إرادة وإدراك وهما ينسبان إلى الشخص القانونى الطبيعى، لذلك أن الوسيط الإلكترونى ليس له هدف أو غرض إلا تحقيق المهمة التى أسندها له إنجازها مستخدمة، وهى تحقق مصالح مشغل الوسيط الإلكتروني الذكي[١] ، وفضلاً عن حسن النية، يصف الفقراء الوكيل الإلكترونى بالموضوعية، فأى قرار يتخذه الوكيل الإلكترونى بالتعامل، إن أجاز التعبير يكون باتجاه تحقيق الغرض الذي صمم من أجله ، ولا يتصور أن يتعرف على نحو يناقض الزمن الذى وضع له أو يمنع من تحقيقه لأسباب شخصية، وفى كل ذلك يفضل الوكيل الإلكترونى على الوكيل التقليدى[٢].

٣- توفير أكبر قدر من الثقة في السجلات التجارية ، لما تتمتع به تلك البرامج من الدقة حيث تنتج أنظمتها أو برامجها بناء قواعد بيانات مفضلة يمكن أن تمثل سجلات تجارية يمكن الاعتماد عليها فى عدة تطبيقات تجارية أو قانونية وسواء بالنسبة لعمليات التفاوض فقط أو عمليات تكوين العقود، ولا يخفى ما لذلك من أثر فى خفض التكاليف بالنسبة لتكوين المعاملات وتوفير قواعد بيانات مثالية. مما يقلل تكلفة المنتجات بالأمر الذى يؤثر بالنتيجة على أسعار تلك المنتجات أو الخدمات[٣] ، وكذلك لا يمكن خداع الوسيط الإلكترونى خاصة من الناحية الحسابية، بالإضافة إلى دقة التزامه بما لديه من تعليمات مسبقة ضمن برنامج تشغيله، والتى لا يحيد عنها ولا يتجاوزها[٤].

---

(١) أسعد ألجميلي، صدام المحمدي، المرجع السابق.

(٢) Emily M. Weitzenboeck, Electronic Agents and the Formation of Contracts, Op. Cit

المشار الية لدى : الاء يعقوب النعيمي ، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق،ص٤٢٢.

(٣) أسعد ألجميلي، صدام المحمدى: تكوين العقد بالوسائط الالكترونية،المرجع السبق ،ص٣٥

Chavez (١٩٩٧), Op. Cit.

(٤) صدام المحمدى: الوسيط الالكتروني، المرجع السابق

Micholas. Ibid., p. ١٣٠.

٤- يتميز التعاقد عبر الوسيط الإلكتروني بالتنوع والانفتاح ، حيث تنوع الخدمات والسلع المعروضة بشكل لا حصر له، وذلك لانفتاح شبكة الإنترنت وعالميتها فالعالم كله سوف لما ينظم إليها الوسيط الإلكترونى ويتصل بها، فهى تغطى كل دول العالم تقريباً فى الوقت الذى تكون فيه متاحة للجميع للدخول فيما والتعاقد عن طريقها وهو أمر يستلزم وجود ما يتوسط بينهم لتزويدهم بمعلومات تتعلق بأمور التعاقد تضمن صحته وجديته وتوثيقه، خاصة مع شيوع اختراع التعاملات الإلكترونية والاعتداء على أمنها وسريتها[١] ، وكذلك يفسح الوسيط الإلكتروني المجال واسعاً أمام المستهلكين للقيام بأمور أخرى، والسعى إلى تحفيز علاقات اجتماعية أو ثقافية أو فكرية أو أية نشاطات أخرى خارج ميدان التعامل التجارى[٢].

٥- إن عمل الوسيط الإلكترونى يجنب التعامل المباشر مع العملاء وما قد يولد ذلك من احتكاك أو مساومة يمكن أن تكون غير مجدية، وإزالة الطابع الشخصى للتفاوض، وكذلك تجنب سوء الفهم الذى يمكن أن ينشأ بسبب وجود الاختلافات اللغوية والفوارق الثقافية.

٦- ولابد من الإشارة إلى أن استخدام الوسيط الإلكترونى يمكن أن يخفف العديد من المشاكل القانونية المرتبطة بالتعاملات التقليدية، فمثلاً يقضى على ما يسمى بالعقد النموذجى أو عقود الأذعان أو ما يسمى بعقود الاستمارة الموحدة التي يعدها التجار بأنفسهم ، بسبب المنافسة التي ستنشئها العروض التى تصاحب استخدام هذه الوسائط فى التخفيف من غلواء تلك الاستمارات أو هذا النوع من العقود بالنسبة للمستهلك ، حيث تقضى على قدرة التجار والسماسرة على الاحتكار أو الاستغلال قوتهم التفاوضية المتفوقة على المستهلكين عند التعاقد، لاسيما أنها تساهم فى إنقاص عبء عقود الإذعان بالنسبة للمستهلكين، وذلك عندما يصبح لهم قدرة على المناقشة والمساومة فى المجال والرحب للسوق عبر الإنترنت. وبالتالى فإن استخدام هذه الوسائط الذكية لن يكون بسبب عملية تطويرية أو ثورية وإنما هى الحاجة لها وللمزايا التى تحققها بالنسبة للمتعاملين بها[٣].

---

(١) إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، ٢٠٠٣، ص٧٣.

(٢) أسعد الجميلي، صدام المحمدى: تكوين العقد بالوسائط الالكترونية، المرجع السابق، ص٣٥.

(٣)Electronic Commerce Research: Kluwer Academic Publishers. Op. Cit.

المشار الية لدى:اسعد الجميلي، صدام المحمدي، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية، المرجع السابق ص٣٦

٧- كذلك قد أفرزت التقنيات الحديثة أساليب متطورة وبرامج عالية التقنية تمثل وسائد ونظم حماية إلكترونية جديدة بالثقة، وقد أدى انتشارها واستخدامها بشكل واسع إلى القضاء ولو نسبياً على عمليات التخريب أو القرصنة فى كثير من صورها وأشكالها ، وقد تبنت المؤسسات والشركات العاملة فى مجال التجارة الإلكترونية مفهوماً جديداً فى الحماية يعتمد على بناء مستويات حماية متعددة تتكامل مع بعضها البعض فى إطار واحد يحقق درجة تأمين معلوماتى مناسبة ضد كل أنواع التهديدات(١).

حيث أصبحت هناك شركات متخصصة لديها الخبرة الضرورية لتنفيذ انظمة الحماية، تعرف بالجدار الناري(Fire walls) وهية تقنية متطوره لها القدرة على تصميم شبكات صعبة الاختراق وانظمة فعالة لكشف عمليات التسلل الغير الشرعي ، كذلك تعتبر تقنية (S P A) التي طورتها احدى الشركات العالمية المصدرة لبطاقات الأتمان (master card) بهدف حماية معاملات الدفع التي تتم على الانترنيت ، بمثابة برنامج امني لدى الجهات المصدرة للبطاقات.(٢)

هكذا انتهينا من ذكر أهم مميزات التعاقد باستخدام الوسيط الإلكترونى والحقيقة التى لا يمكن إنكارها أننا بصدد برنامج ذكى Intelligent software يتعامل ويتصرف بشكل مستقل عن إرادة مبرمجة ومستخدمة، ويتصرف تصرفات مستقلة ويتميز هذا البرنامج بفضل خصائصه المتميزة عن باقى البرامج والأجهزة التى قد يستخدمها الإنسان للتعبير عن إرادته بعد أن يمنحها ببيانات عن محل وكيفية التعاقد والائتمان وغيرها من البيانات، ثم تنفذ هذه البيانات إلكترونياً. (٣)

---

(١) رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكتروني ، دار النهضة ، ١٩٩٩ ،ص١٠٨.

(٢) ثروت عبد الحميد، التوقيع الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧ ص٧٣ وما بعدها.

(٣) شريف محمد غنام: دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق، ص١١٤.

المطلب الثالث : مأخذ التعاقد باستخدام الوسيط الإلكتروني

بعد أن ذكرنا مزايا التعاقد باستخدام الوسيط الإلكترونى ولما له من مزايا استخدامه بالتعاقد بقى أن نبين مآخذ التعاقد باستخدام الوسيط الإلكتروني ، إن انتشار استعمال الوسيط الإلكترونى قد حمل معه تيارين مختلفين من الحماس والقلق. الحماس من أجل فتح باب جديد لحرية الاتصال بأشخاص لا يمكن الاتصال بهم فى الواقع بسهولة، وإمكانية عقد صفقات تجارية وغيرها، أما القلق فمن أجل احتمال عدم تأمين الاتصالات أو انتهاك السرية عبر شبكة الإنترنت أو القيام بأعمال القرصنة، أو انتهاك حق الخصوصية The right of privacy، والاطلاع على البيانات الشخصية وحسابات البنوك وغيرها، واستخدامه فى تجارة مشبوهة كالمخدرات وتجارة السلاح وعمليات بيع الأطفال، وأيضاً استخدام شبكة الإنترنت في النشاط ألتخابري والإضرار بأمن الدولة ، وذلك أنه من السهل عبر الشبكات الإلكترونية الوصول إلى معلومات سرية، وتتصل اتصالاً وثيقاً بخصوصية الإنسان، وهو أمر بالطبع يثير القلق والحيرة، ويزيد من حدته أن هذه المعلومات إذا ما تم تجميعها والربط بينها واستكمالها يمكن أن تظهر جوانب يضر كشفها وظهورها بمصالح بعض الأفراد بل ويأمن واستقرار الدولة نفسها[١].

وكما سبق الإشارة إليه أنه على الرغم من مزايا التعاقد باستخدام الوسيط الإلكترونى إلا أن هناك بعض العيوب والانتقادات تصاحب استخدام هذا البرنامج. ومن هذه العيوب أنه لا يتوافر فيه الثقة والأمان الكاملين، فمن المتصور دخول القراصنة على برنامج الوسيط الالكتروني والحصول منه على البيانات المالية والتعاملات التجارية للتاجر أو المستهلك واستخدامها بشكل خاطئ. ومن هذه العيوب كذلك أنه لا يأخذ فى تقديره عن الاختيار. لأنه يبنى رأيه على مجرد بيانات جميعها من المواقع العديدة من الشبكة أو من خبرته السابقة، وقد يُخدع برنامج الوكيل ويحصل على بيانات غير صحيحة وغير مطابقة للواقع[٢]، وكما هو شأن المزايا ترد مساوئ أو مآخذ التعاقد باستخدام

---

(١)David Johnoston & Sunny Manda, Cyber law-what you need to know about doing business on time, second edition, ٢٠٠٢, p. ٨.

المشار الية لدى: خالد ممدوح ابراهيم ، ابرام العقد الالكتروني، رسالة دكتوراه ،جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٥ ص١٥

(٢) شريف محمد غنام:دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق، ص١٢٦.

الوسيط الإلكترونى إلى طبيعته الإلكترونية وإلى البيئة التى يعمل فى إطارها وهى أيضاً بيئة إلكترونية، تتمثل على وجه الخصوص بالإنترنت ولعل من أهم مساوئ التعاقد باستخدام الوسيط الإلكترونى ما يأتى:

١- عدم توافر الثقة والأمان الكاملين: تعد مشكلة الثقة والأمان مشكلة رئيسية فى المعاملات التى تبرم عبر الإنترنت، فالإنترنت بيئة مفتوحة عالمياً، وهذا ما يثير الخيفة كون من يتعامل من خلالها من أن تكون المعلومات التى يقدمها عرضة للاطلاع الغير من غير المخولين عليها. فقد يحصل شخص سئ النية على معلومات ذات طبيعة سرية تخص المتعاقد كأرقام بطاقة الائتمان العائدة له ويسئ استعمالها. ولا يقتصر الأمر على المعلومات والبيانات ذات الطبيعة البصرية ، فالبيانات الشخصية كتلك التي تحدد هوية المتعاقد بدورها قد تكون عرضة لإساءة الاستخدام ، كمن يستغل هذه المعلومات لإجراء تحويل غير مشروع للأموال ،بأن يتصل بمعرفة المتعاقد ويطلب منه إجراء تحويل من حساب المتعاقد لحساب آخر مدعياً أنه هو المتعاقد، ومدللاً على ذلك بما لديه من معلومات شخصية[١].

كذلك تعرض البرامج الحاسوبية لعمليات القرصنة الإلكترونية أو التخريب الإلكترونى وهية عملية قرصنة البرنامج وتوصف بعملية النسخ غير المشروع لبرامج الغير (Unauthorized taking).[٢]ويتمثل ذلك:

أ- تغير محتوى البرنامج الخاص بالحاسوب المشغل للوسيط الإلكترونى، وهذا التغيير يتم من قبل بعض الهواة أو من قبل المحترفين تدفعهم فى ذلك عوامل عدة منها الاستخفاف بالنظام الإلكترونى الشخصى أو المؤسسة، ويمكن أن تدخل اعتبارات المنافسة بين الشركات أو زعزعة الأمن الإلكترونى والمعلوماتي للمشروع او المؤسسة أو غيرها من الدوافع.

---

(١) آلاء يعقوب النعيمى،الوكيل الالكتروني. المرجع السابق، ص٤٢٣.

(٢) وقد وقعت بالاونة الاخيرة عدة حوادث تبين مدى امكانية تعرض المراكز العسكرية لحوادث قرصنة معلوماتية(Hackers) والتي تتمثل في اسرار الدولة والامن القومي للدول والمشروعات النووية والتصنيع للاسلحة وخطط الحرب....الخ، وان هذه المعلومات الاكثر رواجا في سوق المعلومات السوداء ، مثل تسرب المعلومات العسكرية الامريكية عن الحرب ضد الارهاب في افغانستان عام ٢٠١٠ وكذا السطو على اموال البنوك والمصارف من خلال التلاعب في كشوف وحسابات العملاء ونقل الارصدة من حساب لاخر.
للمزيد ينظر:عبد الفتاح محمود الكيلاني، المسؤلية الناشئة عن المعاملات الالكترونية عبر الانترنيت، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص٢٧ ومابعدها.

ب- إغلاق البرنامج الخاص بتشغيل الوسيط الإلكترونى أمام العملاء: وهذه الحالة يمكن أن تضرب مصدرين المعلومات أو مفسر النظم الإلكترونية المرتبطة بالحاسب(الخادم) الرئيسى، حيث يقوم المهاجم بتشغيل الحاسب الرئيسى بكم هائل من الرسائل والاستشارات التى تؤدى فى النهاية إلى عدم قدرة الحاسب الرئيسى على تلبية استفسارات المستخدمين الفعليين أو عدم تمكن هؤلاء من الدخول أصلاً إلى برنامج الوسيط الإلكترونى وتعطيله، وبذلك يفشل الوسيط فى المهمة التى جهز من أجلها[١].

ج- كما يمكن أن تستخدم مقار المعلومات الخاصة بالأشخاص الطبيعية أو المعنوية كقاعدة لتنفيذ الهجمات على مواقع أخرى، خصوصاً على مقار الشركات هو الأشخاص الذين لا يستخدمون أنظمة حماية إلكترونية جديرة بالثقة على نحو ما يعرف بالتجسس الإلكترونى، [٢]وذلك الاختراق يكون فى الغالب بشكل صورتين:

أما أولاهما ، فهي تخريب البرنامج الإلكترونى الخاص بالوسيط، وذلك بتغير محتواه أو إيقاف الخدمة فيه، أو الدخول على برنامج إدارة الوسيط الإلكترونى وإيقافها بالكامل، أو إحداث أخطاء فى برنامج التشغيل الخاص بها.

أما الصورة الثانية ، فهي اختراق النظم الداخلية للمؤسسة أو الشخص مستخدم الوسيط الإلكترونى، وهو أقصى درجات الخطورة، إذ أن ارتباط البرنامج بالإنترنت يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لتأثير الهواة والمحترفين إذ يستطيعون من خلاله النفاد إلى الأنظمة الإلكترونية الخاصة بتلك الجهات والحصول على معلومات داخلية تخص أنظمة التشغيل الخاصة بها، يؤثر

---

(١) وفى هذه الحالة تصيب المؤسسات التى تعتمد على المقر فى توفير الخدمة لعملائها وبالفعل فقد تعرضت شركة (America online) التى تعد من أكبر مقدمى خدمة الإنترنت فى أمريكا والعالم إلى توقف نظام البريد الإلكترونى لمدة ١٩ ساعة عام ١٩٩٦. الأمر الذى أثر بشكل مباشر على عملائها مما اضطرها إلى انتهاج سياسة جديدة تمثلت بانتهاج احتياطى كامل لنظام البريد الإلكترونى لكل مستخدم بنسبة ١٠٠% مما يقلل من مخاطر التعرض لهجوم مماثل من هذا النوع في المستقبل. للمزيد يظر:رافت رضوان،عالم التجارة الالكترونية، ١٩٩٩،ط١،ص١٠٤ ومابعدها.

(٢) من ذلك فشل احدى الشركات الامريكية الكبيرة في مجال البترول في المناقصات التي دخلت فيها حيث كانت ترسو المناقصات على شركة منافسة كانت تقدم اسعارا اقل بدولارات بسيطة عن الشركة الامريكية ثم تبين بعد ذلك ان هناك توصيلات سرية على الحاسب الالي الخاص بها تسمح للشركة المنافسة بالتعرف على اسرار عروضها المتقدمة.
للمزيد ينظر: عبد الفتاح محمود كيلاني،المسؤلية المدنية الناشئة عن المعاملات الالكترونية عبر الانترنيت، المرجع السابق، ص٢٨

سلباً على نشاطها وأعمالها، لأنه يمكن من خلال هذا الاختراق محو أو تغيير كافة البيانات الداخلية للمؤسسة أو الشركة[١] ، وبذلك أصبح اختراق النظم الإلكترونية وبرامج تخزين ومعالجة البيانات والملفات الخاصة بالجهات المستخدمة لنظام الوسيط الإلكتروني من أكبر المشاكل التى تواجه مديرى المعلومات فى كافة الشركات والمؤسسات العاملة فى قطاع التجارة الإلكترونية.

٢- عدم قدرة الوسيط الإلكتروني للحركة: يتميز الوسيط الإلكتروني من حيث كونه برنامجاً من برامج الحاسب الإلكترونى تحدد طريقة استخدامه فبرامج الحاسب الإلكترونى يتم تصميمها على جهاز الحاسب الإلكترونى إذ ما أريد الاستفادة منها ويتحدد استخدامها بهذه الصورة بالجهاز الذى تم تنصيبها فيه. فإذا ما أريد استخدام جهاز حاسب إلكترونى آخر فلا تتاح الاستفادة من خدمات الوسيط الإلكتروني الذي سبق شراؤه وتنصيبه إلا بإعادة تنصيبه على الجهاز الآخر. وقد يشكل هذا الأمر عائقاً أمام استخدام الوسيط الإلكترونى، وذلك أن إبرام العقود عبر الإنترنت متاح من أى جهاز حاسب إلكترونى متصل بشبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) ، فهذه العقود تتسم بسهولة إبرامها وسرعتها. فمن المتصور أن يعمد شخص إلى إبرام عقد من عقود التجارة الإلكترونية وهو على سفر. وفى مثل هذا العرض قد لا يتاح له الاستفادة من برنامج الوكيل الإلكترونى إذا لم يقم بتنصيبه على جهاز الحاسب الإلكترونى الذى يستخدمه[٢].

ولعدم قابلية برنامج الوسيط الإلكترونى على الحركة لكونه برنامج تتم تحديد طريقة استخدامه ولا يمكنه الخروج عنها، لذا يؤدى إلى انعدام التفاوض بين الأطراف المتعاقدة، حيث لا يتفاوض الوسيط الإلكترونى مع الطرف الآخر أو يتحاور معه، وذلك لأنه لا يخرج عن حدود ما تمت برمجته عليه سلفاً، حيث يقوم البرنامج بالتفاعل مع البيانات المطلوبة دون الرجوع إلى العنصر البشرى أو الحصول على موافقته[٣].

---

(١) للمزيد انظر رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢) آلاء يعقوب النعيمى، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ،ص ٤٢٦

(٣)Nicholas (١): Public policy and internet, Hoover institution press, ٢٠٠٠, p. ١٢٩.

المشار الية لدى :صدام المحمدي ، الوسيط الالكتروني، المرجع السابق.

٣- احتمالية وقوع عدم الدقة في التنفيذ: قد ينفذ الوسيط الإلكتروني فى الصفقة الإلكترونية وفق ما حدد إليه سلفاً إلا أنه ينفذها بما لا يتناسب مع ذوق العميل واختياراته، وبالتالى لا تتفق الصفقة مع إرادته رغم أنه قام بالعملية وفق الشروط الخاصة والمطابقة للبيانات المدخلة إليه سلفاً[١]، وجدير بالإشارة أن مصممي برامج الوسيط الإلكترونى باتوا يسعون إلى تجنب هذه المساوئ، بتطوير هذه البرامج ولاسيما فيما يتعلق بأداء مهمتها الخاصة بالموازنة بين السلع المختلفة، فالموازنة حتى تكون دقيقة ينبغى أن تتناول الجوانب المتعددة التى تميز السلعة، فلا تقتصر على الموازنة بينها من حيث السعر وتحميل الجوانب الأخرى. ومن هذا المنطلق فإن الجيل الثانى من برامج الوسيط الإلكترونى كتلك المصممة من قبل مراكز البحوث فى جامعة (MIT) أضحت تعطى نتائج أكثر دقة، بأن تضمن جداول الموازنة بين السلع أو الخدمات التى يعمد إليها باختيارها فقرات عدة. فضلاً عن الثمن والمواصفات يتضمن الجداول متلا الفوارق بين العروض المختلفة من حيث الضمان الذى يقدمه البائع أو المنتج للسلعة، وطريقة الدفع وطريقة التسليم وخدمات ما بعد البيع، أو بيان السلعة الأكثر إقبالاً عليها من جمهور المستهلكين[٢].

٤-ويذهب البعض إلى القول بأن سهولة الاختيار والنصب على الوسيط الإلكترونى، لعدم قدرته على التميز والتعرف على مصداقية الطرف التى يتعامل معه أو هل كون هذا التعامل جدياً أو هزلياً، وهو أيضاً من المآخذ التى تعتري استخدام الوسيط الإلكترونى فى التعامل[٣].

وكذلك من مآخذ التعاقد باستخدام الوسيط الإلكتروني هو أنه عدم وجود حيز حجمي كافٍ (Bond Width) للاتصالات السلكية واللاسلكية على الرغم من اتساع شبكة الإنترنت وتشغيلها فإنها لا تزال تفتقر إلى الحيز الكافي للاتصالات على نحو يتناسب مع الكم الهائل في الأنشطة

---

(١) سمير عبد السميع الأردن ، العقد الإلكتروني، منشاة المعارف ،٢٠٠٨، ص٦٤.

(١) Emily M. weitzenboeck, Introduction to the special issue on electronic agents, op, cit. OECD, information technology outlook ٢٠٠٠:highights, op,cit, p,١٦٢.

مشار الية لدى: الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤٢٥.

(٣) صدام المحمدى: الوسيط الالكتروني، المرجع السابق، للمزيد:

Nicholas: Op. Cit., p. ١٣٠.

التى تتم من خلال استخدام الوسيط الإلكتروني ، كذلك التغير المستمر والسريع في البرامجيات في إدارة المواقع الإلكترونية مما يتطلب عمليات تحديث مستمرة وتتطلب تكاليف باهظة في بعض الأحيان، وعدم توافق بعض البرامج الإلكترونية مع بعض تطبيقات البيانات لأن هناك تقدماً وابتكاراً مستمراً في تطبيقات البيانات فإن بعض التطبيقات لا تتوافق مع برامج الوسيط الإلكتروني[١].

المبحث الثالث : أنواع الوسيط الالكتروني

بعد ان انتهينا من بيان تعريف الوسيط الالكتروني وماهيتة والخصائص والمزايا ومآخذ التعاقد باستخدام ومآخذ التعاقد باستخدام الوسيط الالكتروني، نود ان نبين في هذا المبحث الأخير أنواع الوسائط الالكترونية ، ولكن قبل ذلك نود أن نبين في لمحة تاريخية عن فكرة الوسيط الالكتروني في أول ظهورها ومن ثم تطورها المستمر وبيان أنواع الوسائط الالكترونية .

لمحة تاريخية عن فكرة الوسيط الالكتروني ، أن فكرة الوسيط الالكتروني ليست فكره حديثة الظهور ،اذ انها ترجع في ظهورها الى منتصف الخمسينات من القرن الماضي بعد ابتداع برنامج الذكاء الصناعي(AL) وهي برامج تميزها عن غيرها من البرامج،اذ يمكن ان تعمل من دون تدخل الانسان بشكل مباشر.[٢] ونتيجة لظهور فكرة الانظمة الذكية (Intelligent system) ظهرت فكرة الوسيط الالكتروني في امريكا عام ١٩٥٠،لتساعد في المهام المادية في جمع البيانات وعرضها للمستخدم بعد ذلك.[٣] ، وبذلك شهدت بداية التسعينات دخول الوسيط الالكتروني في ميدان الوساطة في التشغيل، وكان له الاثر البالغ على الوساطات التقليدية وخاصة

---

(١) نسرين عبد الحميد نبيه: الجانب الإلكتروني للقانون التجاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤٠٨

(٣) اذ يرجع الفضل في تصميم برنامج الوسيط الالكتروني الذكي الى التعاون بين مجموعة من مؤسسات امريكة ويعتبر برنامج Logle theorist اول برنامج يعمل في مجال الوساطة الالكترونية وهو ضمن تصميم جامعة Carnegie عام ١٩٥٦.
للمزيد ينظر:شريف محمد غنام،النظام القانوني للوكيل الالكتروني. دبي ،المعهد٢٠١٢، سلسلة الدراسات القانونية والقضائة (٧) ،ص٣٠.

بالاقتصاديات المتقدمة،واضفاء الصبغه الامادية على الوساطة بالتشغيل.[١] ، وبذلك توجد بعض المبادرات الخاصة لأقامة جهاز يقوم بدور الوسيط في حل المنازعات في مجال المعاملات ،منها Lecyeribunal الذي انشاته جامعه مونتريال الكندية عام ١٩٩٥،وهو نظام مجاني مفتوح لكافة مستخدمي الانترنيت ،تجارا ام مستهلكين خاص بكافة المنازعات الناجمة عن استخدتم التكنولوجيا الحديثة.[٢]

وقد استغلت هذه البرامج في ميدان المعاملات الالكترونية وعلى وجه التحديد في التجارة الالكترونية ، وذلك لقدرتها على البحث عن المعاملات والتعامل معها دون تدخل مباشر من قبل الانسان،وهي كذلك تقوم بدور الوسيط بين الاطراف التعامل والبحث عن المعاملات عبر الشبكة ،والدور الجديد لبرامج الذكاء الصناعي كوسطاء في التعامل.[٣] وتتركز المهمة الاساسية للجيل الاول من برامج الوسطاء الالكترونين في البحث عن المعومات في الشبكة والتي تقترب الى حد بعيد من دور محركات البحث العادية ، وتنقسم هذه البرامج الى ثلاثة اقسام:

النوع الاول: برامج تقوم بجمع المعلومات والبيانات من الشبكة وتصنيفها وفق المعيار الشخصي للمستخدم على صورة قائمة من المواقع المتعلقة بمضوع البحث.

النوع الثاني : برامج مختصة بالبحث عن المعومات معينة وبيانات في المواقع الخاصة التي تحتاج إلى اشتراك ، الإمكان المخصصة لاعضاء مسجلين فيها، وتقوم بعرض البيانات بذات الطريقة التي تعمل بها برامج النوع الاول.

---

(١) عبد الله القاسمي، الوسيط الالكتروني بالتشغيل، المرجع السابق.

(٢) مراد يوسف مطلق ، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الالكتروني، رسالة دكتوراه ، عين شمس ،٢٠١٠، ص٣٦٤.

(٣) أن هذه التسمية لم تستقر بعد فهي ليست التسمية الوحيدة وان كانت التسمية الأكثر شيوعا،فهناك من يطلق عليها تسمية(الوكيل الذكي Intelligent agent) وهناك من يشبهها بالإنسان الآلي(Robot)فيطلق عليها برامج الآلي (Software robots) وتسمى اختصارا(soft bots) مثلما يطلق عليها(الرجل الآلي القائم على المعرفة....knowledge based robots) وتسمى اختصارا(know bots) وكذلك يطلق عليها الرجل الآلي المسند إلى مهمة(Task–based robots) وتسميتها المختصرة(Task bots).
للمزيد انظر: الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق، ص٤١٠.

النوع الثالث : برامج تختص بالبحث عن معلومات معينة مثل جمع المقالات الصحفية،وحجز تذاكر الطيران،والمواقع المالية الامنه وشراء الكتب من محلات الكتب الالكترونية وغيرها[١] ، أن هذه الأنواع الثلاثة من الجيل الأول لا تعمل بشكل مستقل من تلقاء نفسه إلا تحت إشراف ورقابة المستخدم، إلا انه أصبح من الممكن في عام ١٩٨٠ أن تصدر هذه البرامج إيجابا محددا وان تقبل عرضا من شخص آخر نتيجة للتطور التقني لهذه البرامج ، والتفاعل بين تكنولوجيا هذه البرامج والتبادل الالكتروني للبيانات على شبكة الانترنيت EDL والذي أدى إلى ظهور الجيل الثاني من برامج الوسائط الذكية.[٢] واصبح هذا الجيل قادر على القيام بتنفيذ اعماله وتصرفاته القانونية اكثر تعقيدا من الجيل الاول واكثر استقلالا INDEPENDENCY ،والقيام بعمل معين والتفاوض في عمل ما، وتكوين العقود لكونه يتميز ببعض الخصائص الفنية والتقنية ، ولهذا سمي هذا البرنامج بالوسيط الالكتروني الذكي[٣] ، ويبدو أن أول تلميح للوساطة الالكترونية عن طريق الايحاء بالقانون الاتحادي جاء في صلب الماده الرابعة من القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الذي اعتبر ان كل من يستخدم وسيلة من وسائل الاتصال يعد ضربا من ضروب الوساطه،فعند تقيد الوساطه بوسيله معينة لاستماله العملاء فتح الباب على مصراعية امام ظهور الوساطه الالكترونية.[٤]

أنواع الوسيط الالكتروني : أن الفقه يصنف الوسيط الالكتروني الى اكثر من نوع وذلك حسب طبيعة الاعمال والتصرفات التي تسند الى الوسيط الالكتروني ، وعلى الرغم من تنوع الوسائط الالكترونية الا أن دوره يبقى واحدا ، فهو يقوم بعمل او تصرف باسم مستخدمه وحسابه، والفقه بشكل عام يصنف الوسيط الالكتروني الى اربعة انواع هي الوسيط الالكتروني الخاص بالبحث عن المعلومات، والوسيط الالكتروني المراقب ، والوسيط الالكتروني المساعد ، والوسيط الالكتروني الخاص بإجراء التصرفات القانوني[٥] ، والنوع الأخير هو الذي يهمنا في دراستنا وهو النوع الذي نقصده ، وعلى الرغم من أن برامج الوسائط الالكترونية الذكية متنوعة وكثيرة ،

---

[٢] CRUQUENAIRE(A). Electronic Agents as search engines .copyright related aspects international journal of law and information technologles.vogn٣,pp.٣٢٧,٣٤٣.

المشار الية من قبل شريف محمد غنام.النظام القانوني للوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٣١.

(٣) شريف محمد غنام، دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق ص٢٩.

(٤) شريف محمد غنام ،دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق ص٣١.

(٤) لم تقبل الوساطة في مفردها الضيق الا بعد القانون الاتحادي عدد(١)لسنة ٢٠٠٦ بشان المعاملات والتجارة الالكترونية وتحديدا بعد قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٧.

للمزيد ينظر :طارق البكوش ،مشروع مداخلة حول الوساطة الالكترونية،بحث مؤتمر المعاملات الالكترونية ،الامارات ص٧١٤.

(٥) الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤٢٧.

وتنوع الغايات والأهداف التي يتوخى تحقيقها مستخدموا ومشغلوا تلك البرامج والتي تقوم بانجاز اعمال قانونية يفترض ان يقوم بها الاشخاص القانونين الذين قاموا بتنصيب وتشغيل برامج الوسائط الالكترونية الذكية ، والتي تدخل في تكوين العقود وابرامها وتنفيذها في بعض الاحيان،لذلك سميت هذه البرامج بالوسائط الذكية[١] ، ويمكن تقسيم أنواع الوسائط الالكترونية الى قسمين رئيسيين وذلك بحسب هدف الوسيط الالكتروني والامكانيات الفنية ومايتمتع بها كالذكاء والقدره على التصفح عبر شبكة الانترنيت .

القسم الأول :يضم الوسائط الالكترونية المستحدثة لانجاز أعمال مادية.

القسم الثاني : يضم الوسائط الالكترونية التي تقوم بانجاز تصرفات قانونية.

القسم الاول : الوسطاء الذين يقومون بأعمال مادية ، وهذا النوع يقتصر على مايقوم به الوسيط الالكتروني لحساب مستخدمه على القيام بعمل مادي،فلا يتطلب الامر اتجاه الاراده لاحداث اثر قانوني وتعبيرا عن الاراده[٢] ، ويشمل هذا النوع وسيط البحث عن المعلومات ، والوسيط المراقب ، والوسيط المساعد .كما سوف يتم بيان كل نوع منه.

١- وسيط البحث عن المعلومات : ينحصر مهمة هذا النوع من الوسيط الالكتروني في البحث عن المعلومات التي يطلبها منه المستخدم بناء على تعليمات من المستخدم ليظهرها للمستخدم فيما بعد ،لذلك صممت هذه البرامج للبحث عن المعلومات بسبب وجود كم هائل من المعلومات على الانترنيت ،والبحث عنها بالطريقة التقليدية يستغرق مده زمنية طويلة[٣]، وان دور الوسيط الالكتروني يشابه الى حد كبير الدور الذي تؤديه محركات البحث (search engines) او (google, yahoo) ، علما ان كل منها يجمع المعلومات بطريقة خاصه من قبل المستخدم، الا ان هناك فارق في النتائج التي يقدمها الوسطاء عن مواتير البحث[٤]، وانه فارق تقني مهم وذلك ان مواتير البحث تظهر نتائج البحث التي توصلت اليها على شكل قائمه تقترب بالكلمات التي زودها بها المستخدم تبدا القائمه بالأقرب ثم تنتهي بالأبعد ، ومن ذلك إذا أراد المشتري على سبيل المثال البحث عن غرض علية كتابة اسمه ضمن مواقع البحث وسوف تظهرله ضمن

---

(١) اسعد الجميلي، صدام المحمدي ،تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية،المرجع السابق ص٣٧.

(٢) شريف محمد غنام ، النظام القانوني للوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٣٣.

(٣) الاء يعقوب النعيمي ، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق، ص٤٢٨.

(٣) Yahoo, Electronic agent model., at http://english,ttu.edu /kairos /٣-١ /eoverwed /galin /agent. Htm.,p.

مشار الية لدى شريف محمد غنام ، دور الوكيل الالكتروني بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق ص٣٢.

مواقع التي تعرض هذه الحاجه للبيع بعدد كبير وعلية ان يختار بنفسة الافضل وان يوازن فيما بين المواقع ،اما اذا استعان بوسيط الكتروني فان عملية البحث سوف تكون أكثر تحديدا ، وذلك بناء على طلب مستخدمه[١] ، وتجد الإشارة إلى أن هذا النوع من الوسائط ليس له قاعدة بيانات، اذا يجب تثبيتة اولا قبل استخدامه في كمبيوتر المستخدم[٢].

ولم ينحصر دور الوسيط الالكتروني على تقديم المعلومات بشكل دقيق بل تعدى ذلك الى تقديم التوصية للمشتري عن الشيء الذي يرغب في شرائه ضمن البيانات التي زوده بها المشتري ومفضلاته وتقديم النصح والارشاد الذي يختلف بحسب شخصية العميل فكلما كانت معرفة العميل بالخدمات الالكترونية محدده او حرفته بعيده عنها، كلما كانت حاجته للنصح والارشاد أوكد ،وكلما كان النصح في حقه مسايرا obligation personalize لمتطلباته واحتياجاته ومؤهلاته الشخصية (appreciation in concerto) [٣] ، وذلك نتيجة التطور الذي شهدتة وسائط البحث عن المعلومات.اذا يقوم وسط المعلومات للمستخدم بعد تحليلها ومعاجتها والحالات التي يتعذر فيها إبرام العقود ، والحالات التي يوصي بها البرنامج بابرام العقود مع المستهلك اذ بناء على هذا التحليل والتوصيه يقف على اسباب النجاح في ابرام العقود او الفشل في ذلك.[٤]

٢ – الوسيط الالكتروني المراقب: يتولى هذا النوع من الوسائط الالكترونية متابعه التغيرات التي تحدث على الانترنيت بخصوص معلومات معينة ، ومن ثم اعلام المستخدم بها وذلك عن طريق

---

(١) اذ يعد اول برنامج وسيط للبحث عن المعلومات(Bargain finder)وقد كان نطاقه محدود للبحث عن سلعه واحده هي الاقراص الليزرية الموسيقية (CDS MUSIC)وبعد ذلك تم تطوير برنامج وسيط البحث عن المعلومات ليكون قادر على البحث عن اكثر من سلعه واحده، ويعد برنامج (FIDO THESHOPPING DOGGIE) اول برنامج البحث عن السلع متعددة، وله القدره على الدخول الى قواعد بيانات المحلات الافتراضية على الانترنيت.
منقول عن : الاء يعقوب النعيمي، المرجع السابق، ص٢٢٩ ومابعده.

(٢) من امثلة ذلك وسطاء البحث عن المعلومات ،برنامج Copernic وهو ملك لشركة Copernic.com .
منقول عن:شريف محمد غنام،النظام القانوني للوكيل الالكتروني،المرجع السابق ص٣٥.

(٣) وحسب رئي الدكتور طارق البكوش لايجوز للوسيط تقديم واجب النصح والارشاد عبر وسائط الكترونية او برامجيات جاهزه تعمل تلقائيا او مؤتمتة لاتراعي خصوصية وحاجة كل عميل،فتقديم النصح والارشاد يجب ان يحافظ على طبعه الانسانوي الذاتي(humnitatem)وان يسرى لكل عمل على حده.
للمزيد ينظر : طارق البكوش،مشروع مداخلة حول الوساطه الالكترونية،المرجع السابق ص٧٣٤ ومابعدها.

(٤) الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق، ص٤٣٢ ومابعدها.

أكثر من صيغة[١] ، ويأتي دور الوسيط المراقب انه يتابع اي تغيرات حدثت على تكنولوجيا معينة او في موضوع معين يكون محل اهتمام المستخدم ، كذلك يمتاز الوسيط المراقب بكونه يعمل بصوره دائمه حتى يتمكن من مراقبة اي تغير يصيب المعلومات التي تهم المستخدم.[٢]

٣ – الوسيط الالكتروني المساعد: أن الغرض من استخدام الوسيط الاكتروني المساعد لتخفيف من ضغط الاعمال الروتينية التي يجريها مستخدم الحاسوب الاكتروني اذا يمكن ان يكون برنامجا مستقلا او جزءا ملحقا ببرنامج آخر ، وعلية يمكن تقسيم هذا النوع من الوسائط الى نوعين:

أ – وسيط سطح المكتب: أن هذا النوع من الوسائط يوجد بشكل مستقل او منفصل على سطح مكتب كمبيوتر المستخدم وهو من اشهرها، اذا انه يقوم بتنظيم بشبكة الانترنيت عن طريق فلتره البريد القادم الى المستخدم وفرزه وتركيبة بشكل معين ، وكذلك مسح البريد غير المرغوب فية بناء على تعليمات المستخدم ولهذا النوع من الوسائط اهمية كبيره للشركات والمشروعات في الرد على عملائها عن طريق البريد الالكتروني.[٣]

ب – وسيط التعلم: يقوم هذا النوع من الوسائط المساعدين باعمال فنية لمساعدة المستخدم في انجاز المسائل الروتينة عند استخدام الشبكة ، وانه قادر على ربط ادائهم بمفضلات المستخدمين عن طريق التعلم من سلوكهم وخبرتهم السابقه ويستطيع ان يبحث عن الافضل ويقدمه للمستخدم ،اذا ان برامج وسيط التعلم برنامج متقدم تقنينا.[٤]

القسم الثاني : الوسطاء الذين يقمون بتصرفات قانونية لحساب مستخدمه ، لم يقتصر دور الوسيط الالكتروني في اعماله لحساب المستخدم على الاعمال المادية الروتينية ، بل تعدى ذلك إلى القيام بتصرف قانوني لحساب المستخدم ،لما يتطلب ارادته نتيجه احداث اثر قانوني ، فلا يقف تدخل

---

(١) من ذلك مثلا ان يرسل رسالة بريد الكتروني الى المستخدم تعلمه بالتغيرات المذكوره ، او ان تظهر له رسالة تلقائية في نافذة مستقلة بمجرد ان يشغل جهاز الحاسب الالي،او ان يقوم بخزن المعلومات التي يحصل المستخدم عليها بمجرد طلبها من برنامج الوسيط.
منقول عن : الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤٣٣ ومابعدها.

(٢) الاء يعقوب النعيمي ، الوكيل الالكتروني، المرجع السابق ص٤٣٤.

(٣) من هذا النوع برنامج Swift search الذي صممته شركة Internet Associate وبرامج swift file note من تصميم شركة LBM ، ومن امثلة هذا النوع برنامج outlook وهو من تصميم شركة Microsoft .
منقول عن: شريف محمد غنام ،دور الوكيل الالكتروني في التجارة الالكترونية، المرجع السابق ص٣٦ ومابعدها.

(٤)من امثلة هذا النوع من الوسائط Alexa من تصميم شركة Alexa interct وبرنامج letizia التابع لمعهد mit
منقول عن: شريف محمد غنام . النظام القانوني للوكيل الالكتروني ، المرجع السابق ص٣٧

الوسيط في ابرام العقود فقط بل قد يسبق ذلك في مرحلة المفاوضات[١] ، إذ يمكن للمتعاقدان الاستعانة بوسيط الكتروني يكون طرفا ثالث محايد لطرفي العقد [٢] ، ويستخدم هذا النوع من الوسائط الالكترونية الذكية بصفه عامه من قبل المستهلك والتاجر ، لغرض انجاز التعاقد ويستخدم المنتج او التاجر الوسيط الالكتروني الذكي لغرض الدخول في التعاقدات التي ينبغي فيها تصريف وتسويق منتجاته، وكذلك لايمنع من استخدام كلا الطرفين وسيطا الكترونيا ذكيا في الوقت نفسه لانجاز التعاقد وتنفيذه وذلك من خلال وسطين الكترونين لكل من الطرفين [٣] ، ومن ذلك يتبين لنا تنوع تطبيقات التعاقد باستخدام الوسائط الالكترونيه الذكية بثلاثة صور وذلك:

١- الوسيط الاكتروني المستخدم للتعاقد من قبل المستهلك ، نظرا لاتساع مستخدمي الانترنيت بالعالم ، وخاصة للأغراض التجارية وارتضائهم اياه كطرف في التعاقد هذا من جانب ولضرورة حماية وضمان حقوق هؤلاء المستهلكين ، ومن جانب آخر يمثل دفاعا مهما للقبول بهذه الثوره التقنية الجديده والقبول يجري تكوينه من عقود باستخدام الوسائط الالكترونية ، ولان جميع المعاملات التي تتم عن طريق الشبكات الدولية بالتفاعل بين المستهلك وجهاز الحاسوب الموصول بالشبكة وهو مادفع الى القول بانه ينبغي ان ينظر الى الروابط التجارية بين المتعاقد الالكتروني والمستهلك الى انها معاملات قانونية ولابد من الاعتراف بها وتحسينها[٤]، والمستهلك بوصفه طرفا ضعيفا يتلقى الخدمة التي يطلبها بدون وسائل حمايه مباشرة وهذا هو الجانب السلبي الذي يبرز للتطور الذي حصل ولايمكنه معاينة محل العقد بطريقة حقيقية ولايتلقى حقيقة مع الطرف الاخر في مجلس عقد تقليدي ، ولا يباشر الطرفان كثيرا من الممارسات المعتادة في التعاقدات التي تهدف الى حماية المستهلك وضمان مصلحته في إتمام التعاقد [٥]، وتقليديا أن حصول المستهلك على السلعة او الخدمة يمر بمراحل هي:

١- تحديد الحاجات او السلع او الخدمات التي يحتاجها المستهلك.

٢- معلومات حول المنتج او السلعة وسيتم اختيار السلعة او الخدمة عن طريق وسطاء تجاريين وكذلك اختيار التاجر او الموزع الذي يجري التعاقد معه وكذلك تحديد الثمن والضمان ومدة التسليم والسمعه التجارية.[٦]

---

(١) الاء يعقوب النعيمي، الوكيل الالكتروني .المرجع السابق ص٤٣٦ ومابعدها

(٤) الياس ناصيف ، العقود الدولية ، العقد الالكتروني في القانون المقارن ، منشورات الحلبي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص١٢٨.

(٣) اسعد ألجميلي، صدام المحمدي ، تكوين العقد عن طريق الوسائط الالكترونية الذكية، المرجع السابق ص٣٦

(١)اسعد ألجميلي ، صدام المحمدي ، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية ، المرجع السابق ص٣٧

(٢) أسامة احمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني ، ط١،دار الجامعة ، القاهرة ٢٠٠٥،ص٩٥.

(٣) اسعد ألجميلي ، صدام المحمدي ، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية، المرجع السابق ص٤٠

٣- التفاوض وذلك بتحديد شروط التعامل،ويلاحظ ان كثيرا من شروط العقود التي تبرم مع المستهلك عبر الانترنيت تكون محددة مسبقا من قبل التاجر.

٤- مرحلة إبرام العقد وتنفيذه وذلك بعد اتمام التفاوض بين المستهلك والتاجر والاتفاق بشان شروط العقد، وحيث ينعقد العقد بتطابق الإيجاب والقبول ، وذلك بدفع الثمن وتسليم السلعة او تقديم الخدمة.

٥- المرحلة الاخيرة هي مرحلة تقيم العقد وتقيم الخدمات مابعد العقد كالاتفاق على ان يقدم التاجر خدمات الصيانه للمبيع ،والتي تعد جزءا من تنفيذ العقد،والتي تعد من الخدمات تصنف باعتبارها مرحلة مستقلة من المراحل التي يمر بها سلوك المستهلك ،وكذلك ايضا تقييم المستهلك لمجمل عملية الحصول على السلعة او الخدمة ومدى رضاه عنها.

ويبرز دور الوسيط الالكتروني في المراحل التي تسبق ابرام العقد وذلك في الاستعانه به في تحديد حاجه المستهلك، الا ان مايقوم به الوسيط الالكتروني في المراحل التي تسبق ابرام العقد لايندرج ضمن القيام بتصرف قانوني لحساب المستهلك ، لان البحث عن المعلومات تتعلق بالتاجر ولايندرج في اطار العمل المادي، اما تدخل الوسيط في المرحلتين الاخيرتين للتفاوض ومرحلة ابرام العقد وتنفيذه ، ففيه قيام تصرف قانوني لحساب المستهلك[١] ، وان التكنولوجيا اليوم تسمح باستخدام الوسيط الالكتروني الذكي لانجاز اغلب هذه المراحل ، وقد يتعدى تدخل الوسيط الالكتروني مرحلة التفاوض فيتدخل في ابرام العقد فيصدر تعبير عن الاراده قد يكون ايجابا او قبولا ، ويكون تعبيرا ملزما لمستخدمة المستهلك[٢]، إلا أن هناك رئي في دور الوسيط الالكتروني بايصال وتبليغ الاراده للسوق تكون لازما على العميل ان يتحمل وحده تبعية اختياره، وذلك لكون اعمال الوسيط الالكترونية اعمال مادية لاترتقي الى مرتبة التصرفات القانونية ، لان الاوامر المدخلة عبر الانترنيت مثلا هي عمل فني بحت، ويمكن ان يقوم به برنامج الكتروني معد للغرض او حتى منظومته الالكترونية مؤتمتة دون ان يكون للوسيط الالكتروني دور حاسم ،وعمليات العرض والطلب تكون بصفه الية اي الكترونية دون ان يكون للوسيط الالكتروني اي دور وانها عملية مادية بحته ولا يمكن اعتبارها تصرف قانونيا[٣] ، ويمكن للوسيط الالكتروني أن يفاوض نيابة عن مستخدمه المستهلك بمختلف شروط العقد التي يمكن التفاوض بشئنها وذلك بعد تزويده بالتعليمات من قبل المستخدم (المستهلك)، ولايقف الامر الى حد التفاوض او ابرام العقد بل يمكن ان يمتد بان يتدخل الوسيط الالكتروني الى مرحلة التنفيذ ودفع الثمن او الاجرة

(١) آلاء يعقوب ألنعيمي ، الوكيل الالكتروني ، المرجع السابق ص٣٣٨ ومابعدها.

(٢) اسعد الجميلي ، صدام المحمدي . تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية ، المرجع السابق ص ٤١

(٣) طارق البكوش ، مشروع مداخلة حول الوسائطة الالكترونية ، المرجع السابق ص٧٤٨ ومابعدها.

الكترونيا ،عن طريق بيانات تتعلق بارقام بطاقة الاتمان الخاصة بالمستهلك لدفع الثمن نيابه عنه.[١]

٢ – الوسيط الالكتروني المستخدم للتعاقد من قبل المنتج ، أن جميع المراحل التي سبقت حصول المستهلك على السلعة والخدمة قد جرت جميعها والتاجر او المنتج طرفا فيها، فالطرفين التاجر والمستهلك مشتركون في ابرام هذا العقد ، ولان المنتجون او البائعون يحتاجون الى عرض سلعهم وخدماتهم طول الوقت وبصورة مستمره ولاتتقيد بمواعيد عمل معينة شان المحلات التجارية ، فهم بحاجه الى الوسائط الالكترونية اكثر من حاجة المستهلكين لها، فالوسيط الالكتروني يقوم بالرد على طلبات العملاء بشكل متقدم ومستمر على المشتري ، ولهذا فان حاجة التاجر او المنتج الى وسيط الكتروني لحفظ البيانات الخاصة بكل مشتري ويقارنها بالبيانات التي يبديها بكل مرة ويقدم عرضا شخصيا لكل مشتري[٢] ، أن الوسيط الالكتروني مرتبط الكترونيا بالهيئة والسوق ويجدر بالوسيط حفظ البيانات الشخصية المتعلقة بهوية عميله المشمولة بالسر المهني لان نظام السوق نفسه يفرض على الوسيط ،كما يلتزم الوسيط بضمان امن المعلومات والبرامج التي يعتمدها المعتمدون من طرف الوسيط الالكتروني ، ولا يقتصر دور الوسيط الالكتروني على مرحلة التفاوض بل يتعدى ذلك إلى التعبير عن الاراده ، إيجابا وقبولا، وعلية تكون الوساطة مجرد عملية تنفيذ ما تلقاه الوسيط من أوامر من قبل العميل، فالوسيط الالكتروني هو في واقع الحال وسيط العميل يمثله ويحمي مصالحه، فلاتقوم اشتراط المصلحه الغير اذا لم تنشا علاقة مباشرة بين المتعهد والمنتفع[٣]، ويظهر الوسيط الالكتروني كموجب او كقابل من دون تدخل او رقابة مشغل الوسيط على العقود التي يجريها ودون وجود اية مراجعة نهائية منه لبنود العقد ويتحقق ذلك من خلال :

١- نشر وتسويق المنتج عبر الشبكة ، وعلى نطاق يمتد مع امتداد الشبكة الدولية الأمر الذي يوفر مساحة واسعة للعرض اكبر من نطاق السوق التقليدية.

---

(١)من أمثلة الوسيط الالكتروني الذي يتم استخدامه للتفاوض(Tete–tete)المطور من قبل معهد ماساشوستش للتكنولوجيا ،وهو برنامج مصمم للتفاوض بشان مختلف الشروط.
للمزيد انظر: الاء يعقوب النعيمي ، الوكيل الالكتروني ، المرجع السابق ص٤٤١ ومابعدها.

(٢) من أمثلة هذا النوع Broad vision والوسيط Select cast والوسيط Agent ware وكذلك الوسيط CBB الذي طورته شركة MIT الذي يقوم بست خطوات رئيسية في عملية البيع ، وفي تحديد فئة المشترين.
للمزيد انظر: شريف محمد غنام ، النظام القانوني للوكيل الالكتروني ، المرجع السابق ص٤١

(٣) طارق البكوش ، مشروع مداخلة حول الوساطة الالكترونية ، المرجع السابق ص٧٥٢ ومابعدها.

٢- زيادة العروض الخاصة بشراء المنتوج بشكل مستمر لبساطة الوصول الى هذه العروض عن طريق الشبكه دون الحاجه الى سماسره او وسطاء وبهذا يوفر الجهد المبذول في مراقبة الوسطاء او مستخدمين السوق التجارية.

٣- يزيل الوسيط الالكتروني القلق لدى التاجر ويوفر اقتصاد في الجهد والنفقات بشكل كبير ، وبالتالي يؤدي الى تقليل التكاليف التي يتحملها التاجر والى انخفاض سعر السلعة.

٤- عن طريق الوسيط الالكتروني لايمكن بث الرسائل العشوائية او التطفل من قبل طرف ثالث عن طريق التدخل او التنصت على الصفقة ومنع التفاوض لان الصفقة ستبقى بين الطرفين، مما يحقق قدر اعلى من السرية ونسبة نجاح ابرامها تصل الى درجه عاليه وعلى اكمل وجه. [١]

٣ – التعاقد بالتفاعل بين وسطين إلكترونين ، يتبن دليل التشريع الملحق بالاتفاقية الذي عدتة لجنه الاونسترال في الامم المتحده بان تزايد استخدام الوسائط الالكترونية الذكية بالتجارة الالكترونية بدفع الى اعادة النظر في النظريات القانونية التقليدية بشان تكوين العقود لاجل تقييم مدى ملائمتها بالنسبة للعقود التي تنشا دون تدخل بشري[٢]، وتأكيد لصحة العقد الذي يكون بالتفاعل بين وسطين الكترونين المادة ١٢ من اتفاقية الاونسترال الخاصة باستخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية ، وان اتفاقات الاونيسترال لا تحول بأي شكل من الاشكال دون استخدام برامج الوسائط الالكترونية الذكية مثل اصدار الطلبيات او معالجة طلبيات الشراء ،ولايوجد في القانون النموذجي ميبدو انه يضع عقبات امام استخدام نظم الرسائل الالية تماما، لانه لايتناول تلك النظم على وجه التحديد ، ورأت لجنة الاونيسترال ، انه سيكون من المفيد ان تنص اتفاقية الخطابات الالكترونية على احكام تيسر استخدام نظم الرسائل الالية في التجارة الالكترونية ، وقد نصت الماده ١٢ قاعدة عدم تمييز صريحه يقصد بها توضيح ان عدم وجود مراجعه بشرية لمعاملة معينه او تدخل بشري لايحول بحد ذاته دون تكوين العقد ، ولايحرم مجرد استخدام نظم وبرامجيات الوسائط الالكترونية لاغراض تكوين العقد، من الفعالية والصحة والنفاذ ، ولاسباب عدة تبطل صحة العقد بمقتضى القانون الداخلي.[٣]

---

(١)للمزيد ينظر : صدام المحمدي ، التفاوض على العقود بين الحرية والتقييد ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد الخاص بالمؤتمر القانوني الأول لعام ٢٠٠٩

(٢) حيث نصت الماده بانة (لايجوز انكار صحة او امكانية انفاذ العقد العقد الذي يكون بالتفاعل بين نظام رسائل الي وشخص طبيعي او بالتفاعل بين نظامي رسائل البين لمجرد عدم مراجعة شخص طبيعي كلا من الافعال التي قامت بها نظم الرسائل الالية او العقد الناتج عن تلك الافعال او تدخلة فيه).
منقول عن اسعد الجميلي، صدام المحمدي، تكوين العقد باستخدام الوسائط الالكتروني،المرجع السابق ص٤٢

(٣) اسعد الجميلي ، صدام المحمدي ، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية، المرجع السابق ص ٤٣.

الخاتمة والتوصيات

بعد أن انتهينا من هذه الدراسة والتي بينا فيها مفهوم الوسيط الالكتروني وتناولنا فيها تعريف برنامج الوسيط الالكتروني كما ورد في العديد من التشريعات ، ومن خلال التعريف به تبين خصائصه على انه برنامج يعمل بشكل مستقل دون تدخل بشري على وفق المعلومات والبيانات المزود بها من قبل منشأة وله القدرة على المبادرة بإنشاء أو إرسال أو تسليم أو تنفيذ رسالة البيانات الالكترونية وله القدرة على رد الفعل ، كما ذكرنا أهم مزايا ومآخذ التعامل عبر الوسيط الالكتروني ، وأخرا بينا أنواع الوسيط الالكتروني ، وتوصلنا إلى ما يتمتع به هذا البرنامج من القدرة على التعاقد وإبرام الصفقات ، لذلك لا بد من إعادة النظر في السماح للثروة التقنية للاتصالات الحديثة بالتقدم دون وضع صعوبات أمامها ، وخاصة بما يتمتع به برنامج الوسيط الالكتروني من مزايا وخصائص في توفير الوقت والجهد والدقة والسرعة في انجاز التعاقدات الالكترونية ، التي دفعت الكثير من التجار والمستهلكين على الاستعانة به في انجاز الصفقات.

وبما أن التعامل مع برنامج الوسيط الالكتروني الذكي أصبح واقع عملي لا يمكن الهروب منه ، إذ يجب التفاعل معه بالوسائل القانونية الصحيحة التي تكفل أمان المتعاملين عبر الوسائط الالكترونية ، التي يصاحبها تطور تكنولوجي مستمر ، كذلك نقترح أن تقرر القوانين الخاصة بالتجارة الالكترونية وبنصوص صريحة واضحة الدلالة صحة تكوين العقد الذي يتم عبر برنامج الوسيط الالكتروني.

كما يرى ضرورة التنسيق في عمل الوسيط الالكتروني على المستوى الدولي ، واعتراف التشريعات الداخلية لهذا الوافد الجديد بالتنظيم من حيث صحة التعاقد الذي يتم عن طريقة ، كما يمكن أن نرى مستقبلا في تطور الأجيال القادمة من أنظمة برنامج الوسيط الالكتروني لها القدرة على التصرف بذاتها وبشكل مستقل وليس فقط بصورة آلية ، وان تتمكن هذه البرامج وبفضل التطورات في مجال الذكاء الصناعي أن يتعلم من التجربة ، وان يعدل ذاتيا التعليمات الموجودة في برمجته وان يفاوض ويحاور ويبتكر تعليمات جديدة .

المراجع

١- إبراهيم الدسوقي أبو الليل ، الجوانب القانونية في التعاملات الالكترونية ، مجلس النشر العلمي ، الطبعة الأولى ، الكويت ٢٠٠٣.
٢- أسامة أبو الحسن مجاهد ، الوسيط في قانون المعاملات الالكترونية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .
٣- أسامة احمد بدر ، حماية المستهلك ف التعاقد الالكتروني ، دار الجامعة الجديد ، ٢٠٠٥.
٤- آلاء يعقوب ألنعيمي ، الوكيل الالكتروني (مفهومه وطبيعته) ، بحث مقدم إلى مؤتمر المعاملات الالكترونية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٨.
٥- ثروت عبد الحميد ، التوقيع الالكتروني ، دار الجامعة الجديد ٢٠٠٧.
٦- خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الالكتروني ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٧.
٧- رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩..
٨- سمير عبد السميع الاودن ، العقد الالكتروني ، مشات المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.
٩- شريف محمد غنام محمد ، النظام القانوني للوكيل الالكتروني ، دراسة مقارنة في ضوء الإعمال الوطنية والدولية ، إصدارات معهد دبي القضائي ، سلسلة الدراسات القانونية والقضائية (٧) ، ٢٠١٢.
– شريف محمد غنام محمد ، دور الوكيل الالكتروني في التجارة الالكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٢.

١٠- صدام فيصل كوكز المحمدي ، الوسيط الالكتروني (دراسة مقارنه) ، بحث منشور بمجلة حقوق البحرين ، العدد الأول ، ٢٠١١.
– صدام فيصل المحمدي ، التفاوض على العقود بين الحرية والتقييد ، بحث منشور بمجلة الحقوق النهرين ، العدد الخاص بالمؤتمر القانوني الأول ٢٠٠٩.
– اسعد عبيد ألجميلي ، صدام فيصل المحمدي ، تكوين العقد بالوسائط الالكترونية الذكية ، بحث منشور جامعة البحرين ، العدد الأول ٢٠١٤.
١١- طارق البكوش ، مشروع مداخلة الوساطة الالكترونية ، بحث مؤتمر المعاملات الالكتروني ، الإمارات ، ٢٠٠٨.
١٢- عبد الفتاح بيومي حجازي ، أثبات المعاملات الالكترونية عبر الانترنيت ، منشات المعارف ، ٢٠٠٩.
١٣- عبد الفتاح محمود الكيلاني ، المسؤولية الناشئة عن المعاملات الالكترونية عبر الانترنيت ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١١.
١٤- عبد الله ألقاسمي ، الوسيط الالكتروني في التشغيل ،المنشور على الموقع www.marocdroit.com/ تاريخ النشر ٢٧ سبتمبر ٢٠١١.

١٥- مجد الدين محمد إسماعيل السوسوة ، إبرام عقد البيع عن طريق الانترنيت ، رسالة دكتوراه ، عين شمس ٢٠١٠.
١٦- محمد السعيد رشدي ، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة (ومدى حجيتها في الإثبات) ، منشاة المعارف ، ٢٠٠٨.
١٧- محمود عبد الرحيم الشريفات ، التراضي في تكوين العقد عبر الانترنيت ، دراسة مقارنه ، دار الثقافة ، الطبعة الثانية ، ٢٠١١ .
١٨- مراد يوسف مطلق ، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الالكتروني ، رسالة دكتوراه ، عين شمس ، ٢٠١٠.
١٩- نسرين عبد الحميد النبيه ، الجانب الالكتروني للقانون التجاري ، منشاة المعارف ، ٢٠٠٨.
٢٠- الياس ناصيف ، العقود الدولية ، العقد الالكتروني في القانون المقارن ، منشورات الحلبي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .